الأمم المتحدة S/PV.7352

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٣٥٢**

الاثنين، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف	(تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد كويلان
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد زهاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيزن

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم الرئيس وبعثة تشاد بأسرها على قيادتكما أثناء شهر كانون الأول/ديسمبر الذي كان حافلا بالأنشطة.ولزملائنا من شيلي نتمنى كل التوفيق في كانون الثاني/يناير. ويمكنهم أن يعولوا على دعمنا.

وأود اليوم أن أشاطركم آراء وفد بلدي بشأن بعض المجالات التي كان عمل مجلس الأمن فيها مثمرا، مع التطلع في الوقت نفسه إلى ما يتعين علينا مواصلة التركيز عليه في كانون الثاني/يناير وبعده في السنة الجديدة.

وبالرغم من أنني انضممت إلى وفد بلدي لدى الأمم المتحدة منذ فترة قصيرة للغاية، فإنني فهمت من فريقي ومن المناقشات مع من سبقوني أنه كان عاما قاسيا على نحو فريد في مجلس الأمن. هذا العام أمعن المجلس النظر في الأزمات المستمرة، مثل الأزمة في سوريا؛ وفي الحالات الناشئة أو الحالات المتفاقمة مثل الحالة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والحالة الأمنية المتدهورة عبر أنحاء شمال أفريقيا، بما في ذلك أعمال العنف والإرهاب المرتكبة من قبل جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات؛ والتوترات في الشرق الأوسط وفي غزة، والتهديد الناشئ المتمثل في الدولة الإسلامية في العراق والشام وخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، على سبيل المثال لا الحصر.

ويأتي ذلك إضافة إلى حجم العمل الكبير بالفعل المطلوب لتكليف ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام والإشراف عليها، و ١١ بعثة من البعثات السياسية وبعثات بناء السلام و ١٥ لجنة جزاءات. مع حجم العمل الضخم هذا، نعلم مدى صعوبة الحفاظ على المنظور وتحديد المهام ذات الأولوية والتركيز عليها. وبينما ندقق فيما اضطلعنا به خلال الشهر، يجب أن نفعل ذلك مع التطلع إلى المستقبل.

لا تزال الأساليب الوحشية لنظام الأسد الأسباب الجذرية للمشاكل التي تواجهها سوريا اليوم، بما في ذلك ١٢,٢ من ملايين الأشخاص المحتاجين وحوالي ٥ ملايين شخص مشرد، وظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتبقى الحالة الإنسانية قاتمة، بوجود نحو ١٠ ملايين شخص غير آمنين غذائياً، و ١١ مليوناً بحاجة إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية. وفي غضون ذلك، يواصل إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شمال سوريا خفض إمكانية الوصول الإنساني لِـ ٢,٧ مليون سوري بحاجة إلى المعونة. ونحن وشركاؤنا في التحالف سنواصل جهودنا للنيل من قوات هذا التنظيم في سوريا والعراق.

وإننا ندعم جهود المبعوث الخاص دي ميستورا للمساهمة في خفض العنف وتخفيف معاناة الشعب السوري. والولايات المتحدة تدعم أيَّ وقفٍ لإطلاق النار من شأنه أن يوفر الإغاثة للمدنيين السوريين ويتوافق مع المبادئ الإنسانية، ولكن لا يمكن في نهاية المطاف أن يكون هناك استقرار حقيقي وطويل الأمد ما دامَ الرئيس الأسد باقيا في السلطة.

لقد شهدنا هذه السنة الضمَّ غير القانوني للقرم، ومقتل ٢٩٨ شخصاً في إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية ١٧

في أوكرانيا. وعقدنا في هذه السنة في مجلس الأمن ٢٧ جلسة حول أوكرانيا، ومع أنَّ الحالة قد تطورت حقاً خلال السنة، فإنَّ جذور المشكلة تبقى على حالها. ويساورنا قلق مماثل إزاء الحالة في جورجيا، وسيتعيَّن علينا أن نراقب بعناية نتائج معاهدة روسيا مع منطقة الأبخاز. والولايات المتحدة تدعم سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

وفي الأشهر الـ ١٢ الماضية، شهد المجلس في جنوب السودان أحداثاً مأساوية، ومستنكَرة ومفجِعة للقلب، تسبَّب بها قادة البلد السياسيون والعسكريون. فقد غرق البلد الفتيُّ في كارثة سياسية وأمنية وإنسانية من صنع الإنسان. واستجاب المجتمع الدولي بصوت موحَّد، قيادة إقليمية قوية عبْر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، مئات ملايين الدولارات من المساعدة الإنسانية وبعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة – بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – مكوَّنة من ٦٨ بلداً مساهماً بقوات، ممَّا أدَّى إلى إنقاذ آلاف الأرواح وتفادي المجاعة في عام ٢٠١٤. لكنَّ الأسابيع والأشهر المقبلة ستكون حاسمة. فمخاطر المجاعة، وسقوط الدولة وأقلمة النزاع كلها حقيقية جداً في غياب إرساء وتنفيذ اتفاق سلام موثوق به. وسيتحتَّم علينا جميعاً أن نجعل السلام في جنوب السودان أولوية دولية عليا في عام ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، سيتعيَّن على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواصل العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فور انقضاء الموعد النهائي في ٢ كانون الثاني/يناير. ونحن ندرك أنَّ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون في وضع صعب في الأشهر المقبلة، لأنَّ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد ضغطت من أجل خفض كبير في قوة عديد البعثة، بينما هي في الوقت نفسه بحاجة إلى دعم لوجستي من البعثة للمساعدة في الانتخابات ومقاتلة تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وينبغي لأية تغييرات مقبلة في حجم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستند إلى تقييم عسكري، لا إلى اعتبارات سياسية.

وإننا نحثّ أعضاء المجلس على مواصلة دعم حكومة اليمن في جهودها لاستعادة استقرار البلد. فمشاركة الحوثيين السلمية، ومشاركة جميع الفئات اليمنية المتنوعة، مُهمة للعملية السلمية المستمرة، ولكن يتعيَّن على الحوثيين أن يتعاملوا مع الحكومة بنيّة حسنة. فاستخدام العنف من قِبَل أيّ طرف لتحقيق أهداف سياسية غير مقبول. وفي هذا الشهر، وجَّه المجلس رسالة قوية مفادها أنّ المجتمع الدولي جادٌّ بشأن تنفيذ الجزاءات ضد الذين يُعيقون المرحلة الانتقالية السياسية لليمن. وإننا سنواصل تحديد الأفراد الذين يؤجِّجون العنف ويتدخلون في العملية الانتقالية، وسنفرض عليهم مزيداً من الجزاءات محددة الأهداف.

ونُدين بقوة تفجير الأسبوع الماضي في رادا، اليمن، الذي قتل عشرات الأشخاص، بينهم ما لا يقل عن ١٥ فتاة في حافلة مدرسة. لقد عاش الشعب اليمني مع عنف عبثي زمناً طويلا جداً. وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يبقى التهديد الأكثر خطورة لأمن اليمن، ونبقى نحن ملتزمين بشراكتنا مع اليمن لمكافحة الخطر المشترك الذي يفرضه تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

ومن المؤسف أنَّ الاعتداء الأثيم في اليمن في الأسبوع الماضي لم يكن عمل العنف الوحشي العبثي واسع النطاق الوحيد المرتكَب ضد الأطفال. فقد رُوِّعنا جميعاً بالاعتداءات على المدرسة في بيشاور، باكستان، في الأسبوع الماضي، التي أزهقت أرواح العديد من الأطفال الأبرياء. وإننا نُدين هذا الاعتداء المروِّع بأقسى العبارات الممكنة. وباستهداف هؤلاء

الإرهابيين للطلبة والمعلمين، فإنهم يُثبتون وحشيتهم مجدداً. ونحن نقف إلى جانب شعب باكستان، ونؤكِّد التزام الولايات المتحدة بدعم الحكومة الباكستانية في جهودها لمكافحة الإرهاب والتطرف وتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه الأزمات وسواها التي ووجِهت خلال السنة الماضية، فإنَّ وفد بلدي يواصل الاعتقاد بأنَّه يمكننا تحقيق النجاح في التغلُّب على هذه التحديات من خلال جهودنا الجماعية. وإنني أود أن أشكر الأرجنتين، وأستراليا، ولكسمبرغ، وجمهورية كوريا ورواندا على خدماتها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في السنتين الأخيرتين. ووفد بلدي يقدِّر تقديراً حقيقياً روح التعاون والكفاءة المهنية اللتين أظهرتهما مع جميع أفرقة عملها في المجلس. ونحن نتمنى لها الخير في السنة الجديدة ونأمل أن تكون الإجازات الطويلة هادئة للجميع.

ونقول لزملائنا في المجلس القادمين من أنغولا، وماليزيا، ونيوزيلندا، وإسبانيا وفنزويلا ”أهلاً بكم“. لدينا عمل كثير نقوم به معاً. وأتمنى للجميع إجازات ممتعة وسنة جديدة سعيدة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أودّ أولاً أن أشكر السفير شريف والفريق التشادي على العمل الرائع الذي قاموا به في كانون الأول/ديسمبر. ولا يزال من المبكِّر قليلاً الاحتفال، لأنَّ برنامجنا قد امتلأ إلى ما بعد الموعد الرمزي الذي حددته هذه الجلسة الختامية، لكننا نعلم أننا بأيدٍ أمينة في التعامل مع عمل عاجل في هذا الوقت المتأخر من السنة.

ومن الواضح أنَّ هذه المناقشة الشهرية غير عادية قليلاً، وأنها مؤثرة وخاصة بعض الشيء، لأننا بعد بضعة أيام سنقول وداعاً لخمسة زملاء رائعين وأفرقة عملهم. وإنني أقول لهم جميعاً – ماريا، جوون، سيلفي، غاري، يوجين – ريتشارد أوليفيير – إنني استمتعت بالعمل معهم، وكذلك فريق عملي. فسنتان من العيش المشترَك في المجلس قد عزَّزتا صِلات قوية ستدوم بعد الافتراق. وبالنسبة إلينا، كان شرفاً لنا أن نعمل معهم في هيئة بهذه الأهمية لدى منظمتنا. إننا لم نتفق دائماً على كل شيء. وفرنسا، بصفتها واضعة مسوَّدة أولى نشيطة وناشطة وحتى مفرطة النشاط، طلبت منهم الكثير بشأن النصوص التي قدَّمتها، بمواعيد نهائية طموحة جداً في بعض الأحيان. وقد استجابوا دائماً بحماسة وخبرة عظيمتين، وبإخلاص لمصالحهم وقيمهم وللرغبة في الارتقاء بنا جماعياً. لقد اتخذوا مبادرات هامة وقدَّموا أفكارهم التي نشكرهم عليها شكراً جزيلا. والوقت المخصص لي هنا لا يتيح لي أن أقول كلمة لكل منهم بمفرده، ولكن ستكون لنا فرص عديدة لنفعل ذلك في الأيام المقبلة.

إنها أيضاً مناقشة خاصة بسبب تاريخها. ولأن هذا الشهر هو كانون الأول/ديسمبر، فإنها فرصة لتقديم آخر المعلومات بشأن السنة الماضية، وإيجاز آفاق عام ٢٠١٥. وسأبدأ بموضوعين أحرزنا فيهما تقدماً غير كافٍ، لأننا لم نكن قادرين على تسوية خلافاتنا.

تلك هي حالة سوريا بوضوح. فمن المؤكد أن التخلص من القدرات الكيميائية العسكرية لدى سوريا قد تقدَّم في عام ٢٠١٤، على الرغم من أنه تبقى هناك مساحات رمادية متعلقة بالبيانات الأولية للنظام، وبالاستخدام المتكرر لغاز الكلور. ومن المؤكد أنَّ المجلس فتح مسارات جديدة للمساعدة الإنسانية، باتخاذ قرارات هامة بمبادرة من لكسمبرغ، وأستراليا والأردن، التي أوجه لها التحية. لكنّ المجلس يبقى منقسماً بشأن الجانب السياسي من الأزمة. لذا، يجب أن ندعم جهود ستفان دي ميستورا المستمرة. ونأمل لها أن تعطي ثمارها الأولى في عام ٢٠١٥، وتتيح مجدداً مجالاً لتسوية سياسية.

ويمكن أن يقال الشيء نفسه فيما يتعلق بأوكرانيا، حيث أسهم رفض روسيا الاستماع إلى الرسائل الواضحة للغاية

من أعضاء المجلس والجمعية العامة في حالة التوتر والمأزق. وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء مبادرات روسيا دمج أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهي جهود تتحدى القواعد الدولية. ونأمل أن تشارك روسيا في عام ٢٠١٥ في جهود حقيقية لتهدئة التصعيد، من حيث الخطاب والممارسة العملية. ونحن نشجع بهمة على تهدئة التصعيد هذه. وزار الرئيس أولاند موسكو للتشجيع على إحداث تغيير في نهج روسيا، وستواصل فرنسا التماس السبل الكفيلة، دون تقويض مبادئها، بتحسين العلاقات بين روسيا وجيرانها.

وعلى الرغم من أهمية تلك الانقسامات، فإنها لم تمنع المجلس حتى الآن من اتخاذ إجراءات في العديد من الأزمات الأخرى التي ظهر بعضها في عام ٢٠١٣ – وآمل أيضا ألا تمنع ذلك في عام ٢٠١٥. وهذا هو الحال فيما يتعلق بالإرهاب والتعبئة التي نقوم بها من أجل مكافحة الجماعة الإرهابية داعش وتفشي فيروس الإيبولا، الذي اعتبر أنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فضلا عن الأزمات في أفريقيا. سوف أتناول مثالين: جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. في جمهورية أفريقيا الوسطى، يساعد العمل المشترك الذي تقوم به القوات الأفريقية والفرنسية والأوروبية وقوات الأمم المتحدة على تفادي شبح الإبادة الجماعية، بعد مرور ٢٠ عاما على الإبادة التي وقعت في رواندا. إن التعبئة – التي أطلقت بمبادرة من فرنسا، ولكن بدعم من الجميع – تشكل إشادة بالأمم المتحدة. هذه الجهود يجب أن تستمر في عام ٢٠١٥ لمساعدة البلد على الخروج من الحفرة التي يجد نفسه فيها.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عمل اتخاذ الإجراءات القوية من جانب الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة على تحسين صورة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتنتظرنا في أوائل عام ٢٠١٥ مواعيد نهائية بالغة الأهمية في أوائل العام، بما في ذلك بشأن الالتزامات المتعلقة بالعمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، بدءا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إذا لم تلق السلاح؛ وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة، مع مراعاة الاستعراض الاستراتيجي الجاري؛ والدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في ضوء الانتخابات الرئاسية.

ولا يمكن أن يستمر بعد الآن الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. إن فرنسا تؤيد بلدان المنطقة. وتشجع المبادرات الإقليمية الرامية إلى وقف تلك المنظمة الإرهابية.

وكانت الأزمة في غزة هذا الصيف،تذكرة مأساوية جديدة بأن الوضع الراهن ليس خيارا. وتعتقد فرنسا أن على مجلس الأمن أن يقوم بدوره في إعادة إطلاق عملية السلام وفي توجيه الأطراف إلى تسوية عن طريق التفاوض. وستواصل فرنسا العمل مع جميع الأطراف في البحث عن نص يحظى بتوافق الآراء، مع أخذ ذلك في الاعتبار.

وسيتميز العام ٢٠١٥ بحدثين هامين ينبغي ألا نغفل عنهما: استعراض عمليات حفظ السلام والذكرى السنوية السبعين الأمم المتحدة. في الجلسة الختامية للشهر الماضي (انظر S/PV.7325)، تكلم وفد بلدي بشأن استعراض عمليات حفظ السلام، الأمر الذي لن أكرره، باستثناء تسليط الضوء على حسن توقيته، والقول بأنه يتيح للدول فرصة فريدة لتحسين الأداة التي، على الرغم من أنها لم تكن متوقعة في الميثاق، أصبحت أكثر أوجه الأمم المتحدة شهرة، بطبيعة الحال، بعد الأمين العام لمنظمتنا. وفرنسا سوف تبذل كل جهد ممكن في هذا الصدد.

كما ستصادف في عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا. تعتزم فرنسا بالتالي تعزيز مبادرتها فيما يتعلق بحق

النقض في حالات الفظائع الجماعية. كما تدعو إلى إحراز تقدم كبير بشأن مسألة توسيع مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أذكر موضوعا يهم وفد بلدي كثيراً وهو تركيز الاهتمام على قضايا حقوق الإنسان في العمل اليومي للمجلس، وعلى وجه الخصوص، الحالة في كوريا الشمالية. إن الانتهاكات التي يرتكبها نظام كوريا الشمالية، على النحو الوارد من لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تشكل، سواء من حيث حجمها أو خطورتها، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن الحالة تبرر التعبئة التامة لمجلس الأمن.

في الختام، أود أن أشكر مرة أخرى الرئاسة التشادية، معربا عن امتناني للدول الخمس المنتهية فترة عضويتها، وعن سعادتي في القريب العاجل بالترحيب، على هذه الطاولة، بالأعضاء الخمسة المنتخبين حديثا، الذين أتمنى لهم التوفيق وأتعهد بتعاون بلدي الكامل معهم.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ الوفد التشادي بأكمله على النجاح الباهر للرئاسة هذا الشهر. على الرغم من أنه كان لدينا جدول زمني ضيق جدا، فقد أدرتم أعمالنا بكفاءة بقيادتكم المقتدرة.

فيما يتعلق بملف الشرق الأوسط، أنجز مجلس الأمن الكثير من العمل في كانون الأول/ديسمبر، وفي الواقع، على مدار السنة. ومع ذلك، وكما يدرك جميع الحاضرين على هذه الطاولة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في السنة المقبلة. ففي سوريا، نحن نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التحديات الإنسانية المتزايدة وتداعياتها الإقليمية والعالمية. وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمتها هذا الشهر (انظر S/PV.7342)، أبلغت وكيلة الأمين العام آموس المجلس، بأن عدد السوريين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية قد بلغ نحو ١٢ مليون شخص. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، بما يمكن من استمرار وصول مساعدات إنسانية بالغة الأهمية عبر الحدود. وبطبيعة الحال، لا يمكن لأي قدر من الدعم أن يكون كافيا، دون حل سياسي تفاوضي للنزاع الدائر حالياً. ونأمل بصدق في أن ترسي الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا أساسا لعملية سياسية مستدامة في المستقبل القريب.

فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية، وبينما نستمر في التصدي للنزاعات على أساس كل بلد على حدة، من المهم أيضا أن ينظر المجلس نظرة استراتيجية من منظور إقليمي وأن يفكر في سبل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن المناقشة المفتوحة بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7343) كانت بمثابة فرصة قيمة لتحديد التحديات التي تواجه الجهود المبذولة لإحلال السلام في أفريقيا ووضع الخطوط العريضة لنهج مشترك للتصدي لها. وتذكرنا تلك المناقشات بأن الشراكة الاستراتيجية بين الهيئتين، لا سيما في مجالي التمويل وبناء القدرات، وسيلة فعالة للتوصل إلى حلول مناسبة للأزمات الأفريقية. وكما جاء في إعلان الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، نأمل أن يواصل مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي العمل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي السياق نفسه، أبرزت أيضا المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى بشأن الإرهاب والجريمة عبر الحدود،الطابع المترابط للإرهاب والجريمة عبر الوطنية في منطقة الساحل وفي ليبيا وسوريا والعراق. وأظهرت أيضا الحاجة الماسة إلى معالجة هذه المسائل بصورة شاملة. كما كان لاتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) دورٌ هام في جذب انتباه المجلس إلى مسألة الصلة الخطيرة والمثيرة للقلق بشكل متزايد، بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

قبل أن أختتم بياني، وعلى الرغم من أن لدينا بعض الجلسات الهامة المقبلة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع أعضاء المجلس، إذ تنتهي فترة عضوية جمهورية كوريا في مجلس الأمن في آخر هذا الشهر. لقد كان العمل في مجلس الأمن خلال العامين الماضيين شرفا عظيما وتجربة مفيدة. فقد أحرز المجلس بشكل جماعي تقدما كبيرا نحو بناء السلام والاستقرار في أنحاء كثيرة من العالم خلال السنتين الماضيتين. ولكننا تعثرنا أيضا ببعض أعنف الأزمات في وقتنا الحاضر. يتشرف وفد بلدي أيضا بتواضع شديد بأن يشارك في ذلك الجهد الموحد من أجل تحقيق المزيد من السلام للعالم.

أود أيضا أن أعرب عن خالص التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم الوثيق وصداقتهم خلال السنتين الماضيتين. كما أعرب عن امتناني لموظفي الأمانة العامة على دعمهم ومساعدتهم الكريمة. وأتوجه بالشكر الخاص لموظفي الدعم، بمن في ذلك المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون وأفراد الأمن. وستواصل جمهورية كوريا العمل بشكل وثيق مع أعضاء المجلس من أجل ضمان تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أننا لن نكون أعضاء في المجلس.

ونحن على ثقة بأن الجهود الجارية للمجلس ستقرب عالمنا من تحقيق السلام. وأتمنى لجميع الأعضاء كل التوفيق في مساعيهم المقبلة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): بينما يقترب عام ٢٠١٤ من نهايته وتصل الرئاسة التشادية لمجلس الأمن إلى نهايتها، أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء فريقكم بالكامل على الدور الممتاز الذي اضطلعتم به في توجيه عملنا.

وبما أن هذه هي آخر جلسة اختتام يشارك فيها بلدي بوصفه عضوا غير دائم في المجلس، آمل أن تسمحوا لي باستعراض أنشطة المجلس ليس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. فقد كان عدد من القضايا التي شكلت جزءا من جدول أعمال لهذا الشهر من بين شواغلنا أيضا على مدى العامين الماضيين. وينطبق ذلك على سوريا والسودان وجنوب السودان ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وعملية السلام في الشرق الأوسط وليبيا، وكذلك على عدد من المسائل التي وجهت تشاد الانتباه إليها بصفة خاصة، وهي محقة في ذلك تماما، مثل مكافحة الإرهاب والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

خلال أول فترة عضوية للكسمبرغ في مجلس الأمن، حاولنا ألا نغفل عن حقيقة أنه وراء كل بند من بنود جدول الأعمال ووراء كل إحصاء في تقارير الأمين العام، هناك بشر ومصائرهم الفردية التي تتأثر تأثرا مباشرا بنتائج عملنا أو تقاعسنا عن العمل. فشغل مقعد في مجلس الأمن مسؤولية خاصة وجسيمة جدا. وقد استرشدنا بهذا الوعي في عملنا طوال فترة عضويتنا، ولا سيما في ما يتعلق بمسألة سوريا. ومن دواعي الأسف أن الحالة السورية، التي لا تزال تتدهور، تمثل أخطر فشل للمجتمع الدولي على صعيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فقد حال إصرار النظام السوري على قمع المعارضة بجميع أشكالها وظهور الإرهاب لاحقا والخلافات المستمرة بين القوى الكبرى دون التوصل إلى حل سياسي للأزمة حتى الآن، مما زج بالشعب السوري في محنة عصيبة لا نهاية لها. وفي ظل تلك الظروف الصعبة، فعلنا كل ما هو ممكن لضمان حق السكان المتضررين في الحصول على المساعدة الإنسانية. والعمل المشترك المضطلع به، بداية مع أصدقائنا الأستراليين ثم مع أصدقائنا الأردنيين، بهدف تحسين حالة المدنيين وإمكانية وصولهم إلى المساعدة الإنسانية ينعكس في البيان الرئاسي المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)،

وبعد ذلك في القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وثبتت فعالية آلية إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود وخطوط الصراع، التي جرى إنشاؤها بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وتقرر تمديدها لفترة سنة بموجب القرار ٢١٩١ (٢٠١٤). ويحدونا الأمل في أن يتيح تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الوصول إلى المزيد من الأشخاص المحتاجين للمساعدة.

وفي الوقت نفسه، نغتنم هذه الفرصة لتجديد دعوتنا لجميع أطراف النزاع، وبخاصة السلطات السورية، إلى الوفاء بمسؤوليتها عن حماية سكانها وإنهاء انتهاكاتها للقانون الإنساني الدولي وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وندعوها على وجه الخصوص إلى إنهاء الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق ملايين الأطفال من خلال تنفيذ التوصيات التي اعتمدها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن سوريا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن ينبغي ألا تراودنا أي أوهام: فدون التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، لا يمكن أن يكون هناك نهاية في الأفق للمأساة التي حلت بالشعب السوري. ونأمل في أن تكون السنة المقبلة حاسمة في هذا الصدد وأن تسمح الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بتبلور معالم حل للأزمة.

على مدى السنتين الماضيتين، اتخذ المجلس قرارات هامة، ويمكن القول إن إجراءاته حالت دون حدوث أسوأ السيناريوهات. وعلى سبيل المثال، سأشير إلى إنشاء لواء التدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإنشاء الأمم المتحدة لبعثات جديدة لتحقيق الاستقرار، أولا في مالي، ثم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانت ثمة أسباب للخوف من وقوع إبادة جماعية جديدة، الأمر الذي يشكل مخاطرة غير مقبولة فيما كنا نُحيي الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. وقد كنا على صواب في ما فعلناه ولكن مواصلة المجتمع الدولي لدعمه بيقظة أمر أساسي في جميع تلك الحالات. وينطبق الشيء نفسه على الصومال.

لقد عملنا في مجلس الأمن بما يتماشى مع إيماننا ومع الأولويات التي لطالما أعلت لكسمبرغ شأنها في الأمم المتحدة. والنهج الذي نتبعه في معالجة حالات الأزمات، بوحي من الأمين العام السابق كوفي عنان، هو نهج كلي يراعي الصلات القائمة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان باعتبار ذلك أفضل سبيل لإحلال السلام الدائم وصون السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا السياق، فإننا نصر على حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقضية المرأة والسلام والأمن، وكذلك مكافحة الإفلات من العقاب، مع إبراز الدور الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن المؤكد أن منع المجلس من إحالة الحالة السورية إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية سيظل بقعة سوداء في نظر جميع، من هم على شاكلتنا، الذين اعتبروا هذه الإحالة جزءا من منطق وقائي كان من الممكن أن يثني أطراف النزاع السوري، بما في ذلك الجماعات الإرهابية مثل داعش، عن ارتكاب المزيد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وقد بذلنا كل جهد لممكن لاستخدام الطائفة الكاملة من الأدوات المتاحة لنا لتعزيز حماية الأطفال – أولا، وبطبيعة الحال، في سياق فريقنا بحكم رئاستنا لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ولكن أيضا عبر كفالة إدراج عبارات تتعلق بحماية الأطفال المتضررين من الصراع في جميع القرارات والمواقف التي اتخذها المجلس. وإذا رأى البعض أن بياناتنا عن الموضوع مُعادة، فإن ذلك يرجع إلى أن الأطفال يمثلون للأسف أول ضحايا الصراعات المعاصرة. ولهذا السبب، نشدد على أهمية كفالة مراعاة حماية الأطفال في كامل نطاق أعمال المجلس ونصر على تنفيذ قرارات المجلس

وبياناته الرئاسية بشأن هذه المسألة، وآخرها القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) المُتخذ في ٧ آذار/مارس.

في مواجهة التهديدات المتزايدة للسلام والأمن الدوليين، من الضروري تعزيز فعالية مجلس الأمن. وبالاشتراك مع آخرين، شجعنا الابتكار في أساليب عمل المجلس تحقيقا لهذه الغاية. كما عززت فترة عضويتنا في المجلس دعمنا للمبادرة الفرنسية المتعلقة بوضع مدونة قواعد سلوك، يلتزم بموجبها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن طواعية وبشكل جماعي بعدم اللجوء إلى استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وقد أصبحنا مدركين لمدى وطأة استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه على عمل المجلس.

ويلقي الضم غير القانوني للقرم والانتهاكات لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضوءا ساطعا على القيود التي يواجهها مجلس الأمن في ظل هيكله الحالي، على الرغم من أحكام الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف، فإن مثال أوكرانيا ليس سوى أحد الأمثلة الكثيرة التي تثبت ضرورة بذل جهود إضافية لكي نراعي في عمل مجلس الأمن بشكل أكمل أهمية منع نشوب النزاعات. ومنع نشوب النزاعات سيسهم بالتأكيد في استعادة مصداقية مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نعلق آمالا كبيرة على مبادرة الأمين العام ”الحقوق أولا“. ونأمل أن تمكن زيادة تواتر الإحاطات الإعلامية التي يقدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان والمبعوثان الخاصان للأمين العام المعنيان بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية المجلس من توقع نشوب الأزمات بدقة أكبر، وبالتالي اتخاذ التدابير المناسبة لمنع نشوب النزاعات على نحو أسرع.

ونرحب بتلك الروح أيضا بجلسة المعلومات المفتوحة التي سيعقدها المجلس بعد ظهر هذا اليوم حول الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد خصصت لكسمبرغ على مدى العامين الماضيين مواردها وطاقتها لخدمة السلام والأمن الدوليين. إننا ننهي مدة عضويتنا في المجلس ونحن ينتابنا شعور بأننا قد أنجزنا مهامنا، ولكن أيضا شعور بالتواضع، مع إدراكنا أكثر من أي وقت مضى لحدود الإجراءات التي يتخذها المجلس، وحقيقة أننا قد تولينا هذه المسؤولية خلال عامين، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة. إننا نقترب من نهاية فترة عضويتنا بشعور كبير بالامتنان للزملاء، والأعضاء الدائمين وغير الدائمين، الذين تعاونا معهم بشكل وثيق خلال هذه الفترة من العمل المكثف للغاية.

وسنواصل العمل خارج مجلس الأمن. ونأمل أن تتواصل في المستقبل الممارسات الجيدة التي جرى تكريسها فيما يخص الشفافية في عمل المجلس، وخاصة الجلسات الختامية الشهرية، وسوف نستفيد بدورنا من الشفافية التي ميزت عملنا تجاه جميع الأعضاء على مدى العامين الماضيين.

وفي الختام، أود فقط أن أتمنى للأعضاء المنتخبين حديثا، أوزبكستان وبنما وكوت ديفوار ومولدوفا، النجاح والتوفيق خلال مدة عضويتهم. وأخيرا، نود أن نتوجه بأصدق تمنياتنا بالنجاح للسفير باروس ميليت، وفريق شيلي بأكمله خلال رئاستهما لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود سيدي الرئيس الإعراب عن تقدير وفد بلدي لكم ولفريقكم على رئاستكم الفعالة والمثمرة للمجلس خلال هذا الشهر. إننا نقترب من نهاية عام ٢٠١٤، ويمكن القول إن هذه السنة هي أكثر السنوات كثافة بالعمل في تاريخ المجلس. وأتمنى لو أنهينا هذا العام ولدينا شعور بأننا قد أدينا مهامنا، لكن الحال ليس كذلك. فعام ٢٠١٥ سيشهد استمرار نزوح أكبر عدد من اللاجئين والمشردين أكثر من أي وقت مضى، مع وجود ثغرات كبيرة في المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب،

وتوسع نطاق الإرهاب وتغير أشكاله، وتزايد تنوع جغرافيا الصراعات التي تتطلب اهتمامنا العاجل.

لقد دعا الأمين العام قبل ستة أشهر خلال جمعية آسيا المجتمع الدولي إلى عدم التخلي عن الشعب السوري والمنطقة للقسوة والدمار، وعرض خطة مستقبلية تتألف من ست نقاط. وتم بالكاد تحقيق تقدم بشأن نقطة واحدة، هي نقطة تدمير الأسلحة الكيميائية. ولا يزال الشعب السوري يعاني من التشريد والتعذيب والاختفاء القسري والحصار والتجويع والبراميل المتفجرة، على يد نظام الأسد المستبد، والجماعات الإرهابية القاتلة. ويستمر منع وصول المساعدات الإنسانية، وتأخير قوافل المساعدات، ومصادرة الأدوية الحيوية، في حين يظل الأطباء والعاملون في المجال الإنساني، عرضة لهجمات مستمرة.

لقد تم تجاهل القرار ٢١٣٩ (٢٠١٣) أو انتهاكه من جميع النواحي تقريبا. ولا يزال الذين يسببون مثل هذا الدمار والخراب الاستثنائيين يتمتعون بالإفلات من العقاب، بفضل الحماية التي توفرها لهم سلسلة من استخدامات حق النقض. إننا نرحب بالقيام الأسبوع الماضي بتجديد أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لعام واحد، وأشكر القائمين بالصياغة، وهم أستراليا والأردن ولكسمبرغ، على عملهم الحماسي والدؤوب على مدار السنة في مواجهة تلك الأزمة الإنسانية غير المسبوقة. ونأمل أن تؤدي الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا إلى التوصل إلى حلول منقذة للحياة. ونؤكد، مع ذلك، أنه لا ينبغي لحالات الجمود على الصعيد المحلي أن تصبح مجرد استسلام، أو أداة تجويع في يد نظام الأسد، أو أي شخص آخر بشأن هذه المسألة.

لقد ذكرنا عام ٢٠١٤ جميعا بمدى سهولة أن ينقلب الأمل إلى يأس، وكيف يمكن لقصص النجاح الهشة أن تفسح المجال لمزيد من الدمار وسفك الدماء. بالتالي، ورغم وجود أكثر الحكومات دراية وشمولا في تاريخ اليمن، فإنه يقف مرة أخرى على مفترق طرق خطير، حيث أجهزت المزيد من أعمال العنف والطائفية المتنامية وتفتيت الدولة على الفترة الانتقالية السلمية والإصلاحات الحيوية. ويعد اتخاذ موقف موحد وحازم من جانب المجلس، بالتعاون مع جيران اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، أمرا مهما للغاية،لمنع مثل هذه النتيجة السلبية. وإذا لزم الأمر، يجب أن يكون المجلس على استعداد لتوسيع نطاق استخدام نظام الجزاءات، بما في ذلك وضع قوائم جديدة.

لقد تناول المجلس منذ عام حتى الآن حالة أصغر الدول الأعضاء سنا في الأمم المتحدة، وهي جنوب السودان، حيث شلت الطموحات الشخصية وتجاهل قادة البلد التام لاحتياجات الدولة الفتية إلى وقوع أزمة إنسانية كبرى أخرى. وتم تجاهل دعوات المجلس والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لوقف القتال. وفي غياب تحقيق تقدم ملموس لا ينبغي للمجلس أن يحجم عن اتخاذ إجراءات ضد من يعرقلون عملية السلام، بما في ذلك فرض جزاءات وحظر كامل على الأسلحة، كوسيلة لحماية المدنيين في الحالة التي يكون فيها قادتهم غير قادرين على توفير الحماية وغير راغبين في ذلك.

إن تحول بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الجهود الجارية لعملية سنغاريس والاتحاد الأوروبي، جدد الآمال في وضع حد لأعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويظل الوصول بسهولة بالغة إلى الأسلحة غير المشروعة، وتحكم الجماعات المتشددة المعارضة باستخراج وبيع الماس والذهب، وضعف مؤسسات الدولة والشعور السائد بالإفلات من العقاب، خليطا قابلا للانفجار، يمكن

أن يندلع في أي وقت من خلال تجدد أعمال العنف. وبالتالي من الضروري أن يظل المجلس يقظا وألا يستسلم لشعور إنجاز المهمة السابق لأوانه. ومن الضروري أيضا تنفيذ الجميع لنظام الجزاءات، بما في ذلك فرض حظر على الأسلحة بشكل كامل، بما في ذلك الدول المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ومنذ اجتماع المجلس الأخير بشأن الحالة في شرق أوكرانيا والقرم (انظر S/PV.7311) فإن الأوضاع لم تتحسن. واستمر عبور الأسلحة الروسية والذخيرة، وكذلك المقاتلين المرتزقة، إلى الأراضي الأوكرانية بأشكال مختلفة، مما أطال أمد الصراع الذي أدى بالفعل إلى تشريد أكثر من مليون شخص. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، لم يمر يوم دون وقوع إصابات في الجانب الأوكراني. ويواصل الاتحاد الروسي منع توسع بعثة مراقبة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن المؤشرات على عزم الاتحاد الروسي نشر أنظمة هجومية نووية في القرم، انتهاكا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أمر يبعث على بالغ القلق.

إننا نكرر ذكر موقفنا بشأن ضرورة تنفيذ جميع الأطراف لاتفاقات مينسك بالكامل. ولا يمكن إيجاد حل دائم لهذا الصراع إلا على أساس الاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن تظل هذه المسألة مطروحة على جدول أعمال المجلس مع تحديثات منتظمة، بما في ذلك فيما يخص حالة حقوق الإنسان. إننا نرحب بقرار مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمواصلة تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا في عام ٢٠١٥، نظرا لاستمرار معاناة السكان التتريين من الاضطهاد، بينما تظل المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في شرق أوكرانيا بؤرا سوداء للإفلات من العقاب وغياب حكم القانون، مع تنفيذ عمليات قتل خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة، والتعذيب والترهيب وسوء المعاملة والابتزاز والاختطاف للحصول على فدية، والعمل القسري التي أصبحت علامات مميزة للمسلحين الموالين للاتحاد الروسي.

ويساور ليتوانيا أيضا قلق بالغ إزاء جهود الاتحاد الروسي المستمرة لتقويض سيادة جورجيا واستقلالها. وتقوض ما تسمى معاهدة التحالف والشراكة الاستراتيجية التي تم توقيعها مؤخرا بين الاتحاد الروسي ومنطقة أبخازيا كل الجهود الرامية لإيجاد حل للصراع على أساس مبدأ السلامة الإقليمية لجورجيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا، وتشكل خطوة في اتجاه ضم الاتحاد الروسي لأبخازيا. وهناك مخاوف حقيقية للغاية من حدوث سيناريو مماثل في منطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية.

دعوني أنتقل بإيجاز إلى بعض القضايا المواضيعية. فقد ربط المجلس في قراره ٢١١٧ (٢٠١٣)، الاتجار غير المشروع وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعواقب سلبية على حقوق الإنسان، والجهود الإنسانية والتنمية، وعلى وجه الخصوص حماية السكان المدنيين. وسيقدم الأمين العام في العام المقبل تقريرا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتيح ذلك، جنبا إلى جنب مع بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، فرصة هامة لتحسين حماية المدنيين، فضلا عن الذين هم هناك لمساعدتهم في الميدان، وهم العاملون في المجال الإنساني، والطواقم الطبية وقوات حفظ السلام.

وتذكرنا جميعا المناقشة المفتوحة بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود التي عقدتها تشاد (انظر S/PV.7351) بأهمية كسر الروابط الشنيعة بين الإجرام والإرهاب وتعطيل تمويل الإرهاب الذي يعتمد على مجموعة متنوعة ومتزايدة من الموارد. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على الحاجة الملحة إلى خطاب فعال يفضح الإرهابيين ويظهرهم على حقيقتهم، حيث ليسوا سوى مغتصبين سفلة، وقتلة لأطفال نيام، ومسنين لا حول لهم ولا قوة ونساء وفتيات. وفي الواقع، لم تكن الحاجة إلى

النجاح في المعركة الأكثر تطورا من أي وقت مضى لكسب قلوب وعقول المجندين المحتملين للإرهاب أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن.

وأخيرا، فيما يتعلق بنُظم الجزاءات، التي هي الآن أكثر عددا من أي وقت مضى في تاريخ المجلس فإننا لا نزال نرى أن مشروع القرار الأسترالي كان فرصة ضائعة لتحسين تطبيق تلك الأداة الهامة تحت تصرف المجلس لزيادة التأثير على الجناة، وفي الوقت نفسه تحسين المساعدة اللازمة، وبناء القدرات للدول المتضررة. ونحن نقدر جهود أستراليا التي بذلتها في هذا الاتجاه.

وأود أن أختتم بياني بالانضمام إلى زملائي في الترحيب بالأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن، معرباً عن تقديرنا البالغ للأفرقة المنتهية ولايتها من أستراليا وكوريا ورواندا والأرجنتين ولكسمبرغ على تفانيها في العمل والزمالة الطيبة خلال هذا العام المزدحم بالعمل بشكل لا يصدق. وإننا سوف نفتقدهم. وأتمنى كل التوفيق لشيلي في رئاستها الوشيكة في كانون الثاني/يناير.

السيد تشاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): كان العمل في مجلس الأمن في هذا الشهر مكثفاً للغاية. فقد اتخذنا ثمانية قرارات، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود، وأصدرنا أربعة بيانات رئاسية، ثلاثة منها بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وجيش الرب للمقاومة. والصين تقدر كثيراً العمل الإيجابي والفعال الذي قامت به تشاد على رأس المجلس، وإدارتها الناجحة لعملنا.

وفيما يتعلق بعمل المجلس هذا الشهر، أود أن أركز على ثلاث مسائل. أولاً، الحالة في الشرق الأوسط. والصين تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التوتر بين فلسطين وإسرائيل وسفك الدماء المتكرر الذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء. ونحث فلسطين وإسرائيل على ممارسة ضبط النفس واتخاذ خطوات لتخفيف حدة التوتر وإعادة بناء الثقة المتبادلة واستئناف محادثات السلام. والصين تتابع عملية السلام في الشرق الأوسط عن كثب، وتدفع من أجل السلام والمفاوضات. ونحن نؤيد بشدة استخدام المساعي الحميدة للمجتمع الدولي والدور الثنائي للمجلس. ونرحب بمشروع القرار الذي اقترحته الأردن بشأن مسألة فلسطين وإسرائيل، ونأمل أن يتصرف المجلس في أقرب وقت ممكن للاستجابة للشواغل المشروعة للدول العربية.

ثانياً، فيما يتعلق بمسألة أفريقيا، ناقش المجلس بنوداً بشأن ليبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في وسط أفريقيا وجيش الرب للمقاومة. وبمبادرة من تشاد، رئيس المجلس، عقد المجلس جلسة مفتوحة (انظر S/PV.7343)، واعتمد البيان الرئاسي S/PRST/2014/27 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي أعرب فيه المجلس عن رغبته في إقامة علاقات أوثق مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده من أجل تحسين الأمن والسلم في أفريقيا. والصين مشارك بناء في هذا المجال دائماً، وهي مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للنهوض بتعاون معزز مع الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام ومساعدة أفريقيا على تحقيق هدفها المتمثل في قارة خالية من النزاع بحلول عام ٢٠٢٠.

ثالثاً، فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب، فقد تسببت الهجمات الإرهابية العديدة التي وقعت مؤخراً في خسائر بشرية فادحة. فالإرهاب بات يغطي الآن مناطق جغرافية أوسع، فيما تتزايد ضراوة الوسائل التي يلجأ إليها الإرهابيون. وهذا يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بمعايير موحدة في التعامل مع هذا الموقف، وأن يلتزم أيضاً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول، وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها

الريادي السليم. وعلينا أن نتخذ الخطوات لقطع تمويل الإرهاب وقنواته لتجنيد الأعضاء والحصول على المعدات. ولا بد أن ندرك خطورة الصلات بين المنظمات الإرهابية والإجرامية، وضرورة منع ومكافحة المنظمات الإرهابية التي تستخدم شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بأنشطة إرهابية، بغية صون السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ختاماً، أود أن أتمنى كل التوفيق لشيلي لدى توليها رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والبعثة التشادية، على إدارة أعمال المجلس خلال شهر مزدحم ومضغوط الوقت. لقد ساعدت المناقشتان المفتوحتان (انظر S/PV.7343 و S/PV.7351) وجلسة الإحاطة بشأن منطقة الساحل (انظر PV.7335/) على طرح المنظور الأفريقي بشكل أوضح.

وعقد جلسة الاختتام هذه علنية يوفر فرصة لاستعراض العام المنتهي واستشراف عام ٢٠١٥. وبنظرة إلى الوراء، كان هناك عدد من المسائل أظهر فيها المجلس وضوح الهدف واتخذ إجراءات حاسمة، ولكن كانت هناك أيضا مواضيع انقسم المجلس بشأنها وبالتالي لم يتمكن من الاستجابة بفعالية. وعملنا بشأن مكافحة الإرهاب، وخصوصاً الرد على التهديد المقيت الذي تشكله جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، خير مثال لقضية تبنى المجلس بشأنها تحليلاً مشتركاً. والقرارات الصادرة هذا العام سعت إلى معالجة تمويل الإرهاب من خلال الخطف للحصول على فدية ومبيعات النفط. وتناولنا أيضا قضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويوم الجمعة الماضي تحديداً، عالجنا الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. والبيانات الصحفية العديدة التي أصدرها المجلس رداً على الاعتداءات الإرهابية، وصدر آخرها في أعقاب الهجوم المقزز في بيشاور، باكستان، تم الاتفاق عليها بسرعة. وكان عزم أعضاء المجلس مشتركاً في مكافحة جميع أشكال الإرهاب، واعتباره واحداً من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

ثمة مجال آخر أحرزنا فيه تقدماً بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية والاستجابة للأزمة الإنسانية في سوريا. وتطلبت هاتان المسألتان على السواء الضغط والاهتمام المتواصلين من جانب المجلس ضماناً لإجراءات المتابعة، ونحتاج إلى الإبقاء على هذا التركيز بعد اتخاذ القرار ٢١٩١ (٢٠١٤). وأحرز تقدم أيضاً في حفظ السلام. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، جرى الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في سلاسة أكبر من الانتقال المماثل في مالي في العام الماضي.

وبشكل أعم، عقدنا عدداً من المناقشات وفترات الاعتكاف بشأن حفظ السلام خلال هذا العام تبين من خلالها التحليل المشترك بأن حفظ السلام يحتاج إلى مراجعة وثيقة. واستخدام التكنولوجيا الجديدة، وحجم البعثات وتشكيلها وقدراتها، والبيئات العملياتية الأكثر تعقداً من أي وقت مضى، وسرعة النشر، واستراتيجيات الخروج والتخطيط الفعال – كل هذه تحديات سيتعين على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام معالجتها من أجل تطوير نموذج لحفظ السلام في القرن الحادي والعشرين. واستعراض الأمين العام لعمليات السلام سيتناول كل تلك القضايا وأكثر من ذلك. وإنني أتطلع إلى أن ينظر المجلس في هذا الاستعراض في العام القادم، ونأمل أن نتمكن من الخروج بتحليل مشترك من خلاله.

على الجانب السلبي من كشف الحساب، لم يتمكن المجلس حتى الآن من إحراز تقدم بشأن الجوانب السياسية للصراع السوري. ونحن جميعا نتفق على أن الحل المستدام

الوحيد هو الحل السياسي القائم على بيان جنيف (القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، المرفق الثاني)، ولكن لم نتمكن حتى الآن من القيام بهذا النوع من العمل الذي يهيئ الظروف المؤاتية لتحقيق تلك الغاية. وفي غضون ذلك، لا يزال الرئيس الأسد يشن حرباً شعواء ووحشية على أبناء شعبه.

وعلى الرغم من الاحتجاجات الدولية على تدخل روسيا غير المشروع في أوكرانيا، لا يزال الوضع دون حل. وقد خسر الجميع نتيجة لذلك، وجارات الدول الكبيرة ستكون هي الأشد قلقاً لذلك. والإجراءات الروسية لم تقتصر على أوكرانيا. فتوقيع اتفاق بين روسيا ومنطقة أبخازيا الجورجية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر يذكرنا بأن ما رأيناه خلال العام الماضي جزء من نمط روسيا للتدخل الممنهج في الشؤون الداخلية لجيرانها وتقويض سيادتها وسلامة أراضيها. وينبغي للعالم أن يرد عندما تتجاهل بلدان بهذا الشكل الصارخ احترام الحدود والمعايير الدولية، وينبغي للمجلس حماية هذه المعايير عندما يتعلق الأمر بصون السلم والأمن الدوليين، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

ختاماً، أود أن أضيف فئة ثالثة، يتشاطر فيها المجلس تحليل مسألة ما ولكن الإجراء الذي يتخذه لا يكون له الأثر المنشود. كان ذلك صحيحاً في دارفور وجنوب السودان، وفي ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى الآن على الأقل. قد تختلف الأسباب في كل حالة، لكننا سوف نحتاج إلى معالجة كل منها في وقت مبكر من عام ٢٠١٥.

ولأن هذه الجلسة هي الأخيرة غالباً التي تعقد برئاستكم، سيدي الرئيس، وخلال عام ٢٠١٤، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالتحية والشكر للأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم – الأرجنتين وأستراليا ولكسمبرغ وجمهورية كوريا ورواندا – لإسهاماتهم الاستثنائية والقيمة على مدار العامين الماضيين. ليس هناك متسع من الوقت لكي أعدد كل الإنجازات. ويكفي القول إنه في الوقت الذي يُزعم أن الأعضاء الدائمين يهيمنون على كل أعمال مجلس الأمن أحياناً، فقد دل هؤلاء الأعضاء على أن الحال ليس كذلك.

وأود أيضا أن أرحب بزملائنا الخمسة الجدد الذين سينضمون إلينا في ١ كانون الثاني/يناير. ونتطلع إلى العمل معهم جميعا. وأتمنى للرئاسة الشيلية كل التوفيق في شهر كانون الثاني/يناير.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد كان جدول أعمال المجلس مزدحما على نحو غير عادي. ونحن ممتنون لكم شخصيا، السيد الرئيس، وللوفد التشادي على ما أبديتموه من براعة وفعالية في الاضطلاع بمهامكم الرئاسية.

وكما جرى العرف، فقد تناول أعضاء المجلس المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي سياق الحالة في اليمن، فما تزال المهمة الملحة الملقاة على عاتق المجتمع الدولي تتمثل في العمل مع القوى السياسية اليمنية بهدف التوصل إلى حلول مقبولة بصورة متبادلة على طريق الإصلاح والتحول، ويقوم على أساس دولي للفترة الانتقالية، فضلا عن الامتناع عن استخدام القوة.

ونرى أن المسائل العالقة المتبقية ذات الصلة بالملف الكيميائي السوري – وهي ذات طابع تقني – سيكون حلها بطريقة ناجحة وعلى وجه الاستعجال ممكنا بمشاركة الخبراء ذوي الكفاءة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولم يعد ذلك الأمر ذا طابع ملح، ولا صلة له البتة بولاية مجلس الأمن. ويكمن الشاغل الحقيقي – خلافا للشواغل المتخيلة – في إمكانية وصول الإرهابيين والمتشددين إلى الأسلحة الكيميائية. وهناك أدلة متزايدة على استخدامهم لتلك المواد الكيميائية. وتتمثل العقبة الرئيسية أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان السوريين الذين عصفت بهم الحرب في زيادة انتشار الجماعات الإرهابية، وخصوصا تنظيم الدولة الإسلامية

وجبهة النصرة، بالإضافة إلى اتساع نطاق الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، الأمر الذي ينتج عنه عدم إيصال المساعدات الإنسانية إلى العديد من الأقاليم.

لقد أيدت روسيا اتخاذ القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) الذي مددت بموجبه ولاية الآلية الإنسانية للأمم المتحدة المعنية بإيصال المساعدات إلى الحدود الخارجية لسوريا. وندعو الهياكل الإنسانية للأمم المتحدة إلى التعاون الكامل مع دمشق، بما في ذلك عن طريق الإخطار في الوقت المناسب عن طابع وحجم الشحنات الإنسانية المعنية. والأمر الأساسي الذي ينبغي عدم نسيانه هو أن تحقيق النجاح على المسار الإنساني يكمن في إجراء المحادثات بين الأطراف السورية بشأن تحقيق تسوية سياسية لهذه الأزمة.

وتشكل الحالة على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي مصدر قلق متعاظم. ونحن على استعداد للعمل من أجل استئناف المفاوضات على الصعيد الثنائي وفي سياق المجموعة الرباعية للوساطة في الشرق الأوسط على حد سواء. ومن شأن مشروع القرار المقدم من الأردن أن يكون منبرا لاستئناف المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية. ونحن مستعدون لتأييد مشروع القرار. ونرى أنه يتعين أن تكون المجموعة الرباعية معبأة، ليس في شكلها القديم، ولكن بمشاركة جامعة الدول العربية، بوصفها عضوا كامل العضوية، ما دامت المبادرة العربية للسلام هي التي تمهد السبيل نحو إيجاد تسوية مستدامة في الأجل الطويل.

وفي كانون الأول/ديسمبر تحوّل انتباه مجلس الأمن إلى المسألة في أفريقيا. وفي حين تتوافق أو تتداخل مواقف أعضاء المجلس بوجه عام في الحالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة وسط أفريقيا برمتها، فإن الأمر يبدو خلافا لذلك في العديد من المسائل الأخرى. وتشمل تلك الاختلافات الجدية المستمرة بشأن مجموعة القرارات المتعلقة بالسودان، بما في ذلك مسائل تسوية النزاع المسلح في جنوب السودان، وحالة العلاقات بين الأطراف السودانية، ومشكلة أبيي، وتطبيع الحالة في دارفور والولايات الجنوبية في السودان، علاوة على آفاق النظر في ملف دارفور من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وليس ثمة توافق في الآراء بعد بشأن جذور الأزمة الخطيرة الراهنة في ليبيا، التي بذرت بذور الكثير من المشاكل الراهنة في مالي ومنطقة الساحل والصحراء بوجه عام. وبسبب زيادة عبء المجلس من جراء المشاكل الحالية في أفريقيا وما وراءها، فإننا نرى أن من المفارقة التاريخية أن يواصل المجلس مناقشة واعتماد البيان الرئاسي الذي يقدم كل سنتين بشأن جيش الرب للمقاومة، على الرغم من أنه قد تم تهميشه إلى حد كبير ولم يعد يشكّل تهديدا واضحا أو قائما.

ونرحب باتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) بشأن مكافحة الإرهاب، وهو أول قرار يشد انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة مكافحة تمويل الإرهاب بصورة شاملة، بما في ذلك من خلال مختلف أشكال الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد أشرنا منذ أمد بعيد إلى مشكلة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في أنحاء مختلفة من العالم، من منطقة الساحل إلى أفغانستان. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الجهود التي تبذلها مختلف مكاتب الأمم المتحدة في التصدي لهذا التهديد على أساس المعلومات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، والوكالات الأخرى المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بأوكرانيا، فإنني أدعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لاتفاق مينسك. وفيما يخص التوقيع على اتفاق شراكة استراتيجية مع أبخازيا، فإن تلك المعاهدة تشكّل جزءا من إطار يشمل العديد من الاتفاقات الثنائية الأخرى التي وقّعناها

مع هاتين الدولتين المستقلتين. وعليه، لا ينبغي النظر في هذه المسألة في إطار مجلس الأمن.

وتبدو فكرة جيدة تلك المبادرة التي قدمها وفد الولايات المتحدة، والتي حظيت بتأييد العديد من الوفود بشأن عقد جلسة ختامية سنوية لمجلس الأمن بهدف استعراض الإجراءات المتخذة على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية من كل عام.

وفي الختام، نود أيضا أن نعرب عن شكرنا للعمل البنّاء الذي اضطلعت به وفود الأرجنتين، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا، لكسمبرغ في المجلس خلال السنتين الماضيتين. ونرحب بوفود إسبانيا، أنغولا، فنزويلا ماليزيا، نيوزيلندا، التي أثق بأنها ستنضم إلى صفوفنا بطريقة سلسلة. ونتمنى أيضا كل النجاح للوفد الشيلي الذي سيتولى رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الختامية، وهي العاشرة هذا العام والخامسة عشرة في صيغتها العامة. ونأمل أن تستمر هذه الممارسة في المستقبل، وتصبح ممارسة مؤسسية في مجلس الأمن بهدف ضمان تحقيق المزيد من الشفافية لعموم العضوية في الأمم المتحدة.

وبعد إذنكم، السيد الرئيس، وبما أن هذه هي الجلسة الختامية النهائية التي تشارك فيها الأرجنتين بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، أود أن أعرض بإيجاز الكيفية التي نرى أنه ينبغي أن يعمل بها المجلس برمته فيما يتعلق بالتعامل مع جدول أعماله. وما زلنا نرى منذ أن تولت الأرجنتين مقعدا غير دائم في المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أنه يمكننا استخلاص دروس مفيدة من أجل معالجة المسائل في المستقبل.

وإذ نتأهب لمغادرة مجلس الأمن، فإننا ملتزمون بالتسليم بأننا نواجه عالما يواجه مزيدا من النزاعات وتفاقم النزاعات القائمة من قبل. ونغادر عالما به مزيد من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بينما ازداد عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، وخصوصا النساء والأطفال. وفي عالم أصبح أكثر عنفا مما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فإننا نرى أن العنصر الوحيد الذي ينبغي أن نشير إليه هو أننا حين اتخذنا القرارات كنا مدركين للتوتر القائم بين مبدأين ساريين في أكثر من مناسبة.

فمن ناحية، كنا بحاجة إلى اتخاذ القرارات على أساس الفهم القائل بعدم إمكانية تفسير السيادة في القرن الحادي والعشرين بأنها لا يمكن المساس بها على الإطلاق، أي أن لا حد لها على الإطلاق. وقد سعت الأمم المتحدة إلى أن ترى السيادة من منظور الاحترام الصارم، وليس كما لو أنها تتجاوز جميع القواعد الأخرى للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. ومن ناحية أخرى، هناك مسألة حقوق الإنسان، وفيما يبدو، فإن هناك تناقضا بين السيادة وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وأقول ''تناقضا'' لأنه فيما يتعلق بحماية السلام، كان تفكيرنا ينحو في كثير من الأحيان إلى إعطاء الأولوية لهذا المبدأ أو ذاك من هذين المبدأين، حين يتمثل التحدي في إيجاد التواؤم بينهما في ذات الوقت الذي نواصل فيه احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بطبيعة الحال هناك ثغرات. وهذا هو السبب في أننا نسعى إلى العمل معاً بشكل أفضل ونحن نمضي قدماً نحو المستقبل. لا تظهر الثغرات أمام عموم الأعضاء فحسب بل أمام العالم بأسره على شكل وعود لم يتم الوفاء بها من منظمة وضعت المبادئ والمعايير ولكنها فشلت في تجسيدها بالممارسة العملية – ذلك يبدو في الواقع أمراً يحتاج إلى بناء بشكل كامل.

في آذار/مارس ٢٠١٣، أدى سقوط حكومة بوزيزي في جمهورية أفريقيا الوسطى، نتيجة ما كان دون شك أسباباً

طويلة الأمد، إلى صراع أودى بحياة أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص وتشريد نحو ربع السكان، ولا سيما النساء والأطفال.

وبعد سنة ونصف السنة من نشوء جنوب السودان بوصفه دولة مستقلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زج الصراع السافر على السلطة بين الرئيس كير ونائب الرئيس مشار بالبلد في حرب أهلية أودت حتى الآن بحياة أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص، وشرّدت أكثر من مليون شخص داخل البلد وما يزيد على ٠٠٠ ٤٠٠ في البلدان المجاورة، ووضعت أكثر من نصف السكان، وفي المقام الأول النساء والأطفال، تحت خطر المجاعة.

وقد تدهور الصراع الدائر في سوريا تدهوراً حاداً في هذه السنوات. وسوريا اليوم بلد مقسّم حيث يزدهر الإرهابيون وتشير التقديرات المتحفّظة إلى أن الخسائر في الأرواح باتت حوالي ٠٠٠ ٢٠٠. أُجبر نحو ٩ ملايين سوري على مغادرة ديارهم منذ بدء النزاع الذي اندلع في آذار/مارس ٢٠١١. وكان الشعب السوري ضحية هجمات بالأسلحة الكيميائية. ولن أنسى أبداً، شأني شأن زملائي، حين واجهنا في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ حالة انتهاك لتعهد ”لا تكرار لذلك أبداً“ – حالة تجرّأ فيها المعتدي على استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا للقانون الدولي. امتد الصراع اليوم إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك العراق على وجه الخصوص، حيث سيطرت الجماعة الإرهابية التي تسمي نفسها الدولة الإسلامية على ما يقرب من نصف الأراضي الوطنية، مرتكبة جرائم تذكر بتلك التي ارتكبتها الطالبان في أفغانستان خلال فترة حكمها الرهيبة.

وليبيا بلد آخر منقسم بين القوات الإسلامية وأخرى متحالفة مع البرلمان الليبي واللواء حفتر، وهو انقسام يرجع إلى وقت سقوط القذافي في عام ٢٠١١ نتيجة لعملية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي.

والحالة الأمنية في اليمن التي كانت تعتبر قصة نجاح ”الربيع العربي“ آخذة في التدهور، مرجّحةً انهيار الدولة على طول الخطوط المذهبية والقبلية وعاملةً على توفير الملاذ لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

يبدو أن الدولة الفلسطينية المستقلة المرتقبة التي تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل باتت بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى بعد ٥٠ يوماً من العنف الشديد في الصيف الماضي – وقد كان الأكثر فتكاً في السنوات الأخيرة – بالنظر إلى عدم اتخاذ أي إجراء من قبل مجلس الأمن.

وفي أوروبا ذاتها، فإن الحالة في أوكرانيا – حيث تشمل العواقب غير المباشرة للصراع إسقاط طائرة تحمل ٢٩٨ من الأشخاص الأبرياء من ١٥ جنسية – أدت إلى تفاقم التوترات والخلافات بين الدول العظمى، وقد تجلّى ذلك في ديناميات مجلس الأمن نفسه، في مسائل خارجة عن الحالة في أوكرانيا على وجه التحديد، مثل الحالات في السودان وجنوب السودان وأفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمواضيع الشاملة لعدة قطاعات من قبيل الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ودعم وتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن إلقاء اللوم على مجلس الأمن أو الأمم المتحدة بشكل عام لعدم منع هذه الصراعات الأخرى أو حلها ليس من العدل وسيكون ذلك من السذاجة. مجلس الأمن بطابعه المؤسسي منتدى للمشاورات السياسية فيما بين ١٥ بلداً، بما في ذلك الدول الكبرى، مع اختلاف الآراء والمصالح حولها، وهو بشكل من أشكال الشرعية أو بآخر مكلّف من قبل المجتمع الدولي بصون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. لكن ذلك ينبغي ألا يقودنا إلى أن ننسى أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن أُنشئا لكي يستبدلا قانون مسوغات الحرب بقانون

منع الحرب، وقد كانت منجزات مجلس الأمن في هذا الصدد متفاوتة في أحسن الأحوال على مدى السنتين الماضيتين.

أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة التي تتعلق بتعامل المجلس مع هذه الحالات وغيرها مما تصدّى له في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. أول الدروس المستفادة هو أن عمل المجلس مقصّر عندما يتعلق الأمر بالوقاية – أي منع نشوء حالات يمكن أن تعرّض للخطر السلم والأمن الدوليين. ويبدو من الواضح أن مجلس الأمن لم يتصور أبداً، ناهيكم بأن يمنع، اندلاع الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والعراق، وأوكرانيا، أو يمنع تصعيدها أو يساعد على تخفيف حدتها، فيما لا بد من الاعتراف بأن المجلس راقب عن كثب هذه الأزمات منذ مرحلة مبكرة نسبياً.

الدرس المستفاد الثاني هو أن مجلس الأمن يبدو مقيداً بمنطق ينتمي إلى القرن العشرين أكثر منه إلى القرن الحادي والعشرين، فيبدو مدفوعاً باعتبارات جيوسياسية وأمنية عوضاً عن كونه مؤسسة ذات مفهوم أخلاقي ننسب إليها جميعاً – بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة – التزامها الحر باحترام الميثاق. وحتى في حالات الانتهاكات الجماعية واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، هنالك خلاف بشأن المسائل التي لا يمكن أن يكون عليها اختلاف في الرأي!

يكفي مقارنة الاهتمام الذي كرّسه المجلس للحالة في سوريا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى من جهة، والحالة في أوكرانيا من جهة أخرى، في أي شهر منذ اندلاع هذه الصراعات. وأنا لا أوحي بأن الأزمة في أوكرانيا ليست خطرة، بل هي شديدة الخطورة؛ إنني أشير ببساطة إلى أنه بخلاف التقارير المثيرة للقلق عن انتهاكات حقوق الأقليات، فنحن لم نشهد بأي شكل مأساة إنسانية كتلك التي نشهدها في سوريا أو أفريقيا الوسطى أو جنوب السودان.

الدرس المستفاد الثالث هو أن مجلس الأمن يبدو أنه يعمل بشكّل متقطّع، مدفوعاً بصفة عامة بآلية رد الفعل، بروح إطفائي متطوع أو مسعف طبي بدلاً من الطب الوقائي. وعندما تندلع الصراعات، يكون أول رد فعل هو الاجتماع على الفور من أجل الحصول على مزيد من المعلومات، وإرسال رسائل إلى العالم، أو مجرد تبادل الآراء لتحديد الكيفية التي يمكننا بها معالجة أي حالة معينة ومنع تدهورها. ومع ذلك، وبمرور الوقت، يبدو أننا قد أصبحنا معتادين على بعض الفظائع من هذا النوع التي لا ينبغي لنا أبداً الاعتياد عليها. ولذلك، فإن ما كان في الماضي يعتبر مأساة ينبغي لمجلس الأمن ألا يسمح بها قط أصبح الآن من سير العمل المعتاد، وذلك ليس فقط لأن بعض الصراعات الجديدة نشأت وتتطلب اهتمامنا، ما يعني أنه لم يعد في وسعنا بعد الآن تكريس الوقت والتفاني نفسه لغيرها كما فعلنا في الماضي.

الدرس المستفاد الرابع، الذي ربما يكون الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لبلدي، هو الصعوبة التي لاحظناها على مدى العامين الماضيين في ترجمة المبادئ إلى إنجازات ملموسة، وكأن بعض الغايات تبرر الوسائل.

إن هدف القضاء على آفة الإرهاب الدولي هدف تلتزم الأرجنتين به التزاماً تاماً.

ولكن السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، على الرغم من أنه يسهم في تحقيق الأهداف الأخرى التي يعتبرها مجلس الأمن هامة، عمل على تبرير قرارات حرمان الأشخاص المدرجين في قوائم لجان الجزاءات من حقوقهم في المحاكمة وفق الأصول القانونية – على النطاقين الواسع والضيق.

إن الهدف المتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كما هو الحال في سوريا، أدى إلى تبرير الأعمال التي تقوض نظام روما الأساسي عن طريق الإحالات غير المناسبة التي يحتمل أن تؤثر في صحة المحكمة

الجنائية الدولية ومصداقيتها وفعاليتها. إن الهدف المتمثل في ضمان حماية حقوق الإنسان للأشخاص الأبرياء، وحرمان الأطراف المشاركة في الأعمال القتالية من الوسائل اللازمة لمواصلة أعمالهم، أفاد في تسويغ فرض الجزاءات المفروضة من جانب واحد التي تتعارض مع مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أما الهدف المتمثل في تحييد الجماعات المسلحة التي تهاجم المدنيين الأبرياء فقد أدى إلى تبرير الابتعاد – من دون إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الحد الأدنى للعضوية الموسعة – عن المبادئ التي استنارت بها عمليات حفظ السلام على مدى عقود من الزمن، مثل موافقة الأطراف، وتوخي الحياد، وعدم استخدام القوة إلا في الدفاع عن النفس أو الدفاع عن ولاية حفظة السلام، كما كان الحال مع قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد عملت الحاجة الملحة إلى معالجة الحالات الحادة أو حالات الأزمات الناشئة ذات الموارد البشرية والمالية المحدودة على تبرير التعجيل بالخفض التدريجي للقوات في الحالات الأخرى التي لم يعزز فيها السلام تعزيزا تاما والتي نواجه فيها خطر العودة إلى النزاع. وقد أُطلق العنان للعنف في سياق الأزمة السياسية الأخيرة في هايتي مما يجعلنا نخشى أن نواجه إحدى تلك الحالات هناك. وحذرت الأرجنتين من ذلك الاتجاه خلال المفاوضات التي جرت بشأن هذا، وفي سياق اعتماد أحدث تجديد لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)).

أما الحاجة إلى التعامل مع المشاكل التي أنذرتنا جميعا بل والتي تزداد في شدتها فقد أدت إلى تبرير تعدي مجلس الأمن على اختصاص الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، كما كان الحال مع تغير المناخ، وبشكل ما – في الآونة الأخيرة – مع تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا.

وختاما ومن المفارقات أن أهداف تصدير الديمقراطية وتعميم التمتع بحقوق الإنسان قد عملت على تبرير إرسال الأسلحة إلى الأطراف في النزاع لتحقيق السلام. وسأكتفي بالتأكيد مجددا على أن تطبيع التعسف، والإلغاء التدريجي للحقوق القانونية، والبراغماتية المجردة من المبادئ خيارات غير صالحة بالنسبة للأرجنتين والعديد من الدول الأعضاء. ولا تبرر الوسيلة بأي حال من الأحوال الغاية المنشودة.

وفي أحد أيامي الأولى في المجلس، قلت إنني شرفت ليس بأن أكون ممثلة الأرجنتين فحسب، بل ومن منطلق الاقتناع الشخصي عرَّفت نفسي بأنني من المدافعين عن المساواة بين الجنسين. ففي حقيقة الأمر، يعد تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة أحد الأهداف الجيدة. وأشرت إلى أن ألفا ميردال قالت في عام ١٩٨٢، عندما فازت بجائزة نوبل للسلام، إن المرأة ليست على قدر الطموح الذي يمكنها من الاعتقاد بأنه بإمكانها تحقيق السلام الأبدي في العالم أو حل جميع المنازعات بين الدول. فالنزاعات الاقتصادية والسياسية التي نشهدها نزاعات عميقة. ونحن لا نطالب بالتوصل إلى أي حالة ملائكية من الانسجام التام، فما نطلبه يعد هدفا أكثر تواضعا، وهو أن تؤمن المرأة بأن بوسعها أن تقدم المزيد من الناحية الملموسة.

ويتكلم الناس غالبا عن الدمار المتزايد، وهذا هو السبب في اعتقادي بأنه لا بد لنا من تغيير عقليتنا من أجل إحداث تحول في طريقة عملنا. فعندما نواجه نزاعات، نستمر في تكرار فكرة خاطئة، فنستجيب بالعسكرة والتسليح والعنف – وهي أمور لا تؤدي إلى تحقيق انتصار. فكيف يمكن أن يؤدي سبيل كهذا إلى تحقيق انتصار في حين أن الثمن يكون باهظا عندما يقوم هذا الانتصار – إن تحقق من الأساس – على تدمير انتصار آخر كان – على سبيل الحظ – قد تم تدميره وصولا

إلى تحقيق كرامتهم؟ ولذلك أرى أنه ينبغي أن يكرَّس ليس المجلس فحسب، بل ومنظمتنا بأكملها – وجميع المنظمات الموجودة في عصرنا هذا – للسعي والتفكير بطريقة أخرى من أجل العمل بطريقة مختلفة.

وأتمنى كل النجاح لأنغولا، وإسبانيا، وماليزيا، ونيوزيلندا، وفنزويلا، التي ستنضم إلى مجلس الأمن بوصفها أعضاء فيه. وأنصحها بألا تبالغ في طموحها وبألا تتهيب من الأمر. إن التحديات هائلة، شأنها في ذلك شأن العقبات، ولكن كما قال أحد الزملاء، فإن الأعضاء الخمسة الدائمين ليسوا أعداءنا، ولا حتى خصومنا. فنحن ١٥ بلدا نعمل معا، فنتفق أحيانا ونختلف في أحيان أخرى، ولكننا نعمل معا حتى وإن أخطأنا، كما ذكرت. فمن الممكن أن نرتكب العديد من الأخطاء، وسنستمر في ارتكاب أخطاء، ولكن لا يمكننا أن نخطئ فيما يتعلق بالمبادئ التي التزمنا بالدفاع عنها.

وكما هو الحال بالنسبة للأعضاء الدائمين وغير الدائمين، الباقين والمغادرين، فقد كان شرفا بالنسبة للأرجنتين أن تتعلم منهم وتعمل معهم جميعا، سواء اتفقنا أو اختلفنا، مع الاقتناع بأننا قد عملنا بمزيد من الجهد والأمانة متجاوزين رؤانا الفردية ومحققين قدرا من النجاح سواء كان أكبر أو أقل.

ونشكر الأمانة العامة، في شخص السيد موفسيس أبيليان، والموظفين الذين ساعدوا الوفد الأرجنتيني في رئاسته للمجلس، وفي قيادة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على ما قدموه من دعم ومشورة.

وقد تحدانا الأمين العام السابق همرشولد عندما قال إن الأمم المتحدة تمر بلحظة فارقة في تاريخها ولمستقبلها. فقد تعين على الأعضاء الاختيار بين اثنين من مفاهيم الأمم المتحدة؛ إما أن تكون آلية ثابتة لعقد الجلسات أو أداة حيوية يمكن للدول من خلالها إقامة مجتمع دولي يتسم بالكرامة، وينعم بالسلام والعدل والمساواة والحرية.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد تشاد على تنظيم هذه الجلسة الختامية التي تتيح لنا فرصة لتقييم أعمال مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر.

لقد أتاحت المناقشة المفتوحة بشأن عمليات السلام (S/PV.7343) للمجلس فرصة لدراسة تطور الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما أكدت على الأهمية المتزايدة للتعاون بين المنظمتين. والأساس الذي تقوم عليه هذه الشراكة هو الاعتراف المتبادل بأنه يمكن للمنظمات الدولية الأخرى إلى جانب الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما إيجابيا في صون السلم والأمن الدوليين، بل إنها تسهم في ذلك بالفعل.

ودراستنا للعوائق التي تعترض زيادة التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة توفر أساسا لصياغة استجابات في المستقبل. ولذا، فلا بد أن تعتبر السلطات المعنية هذه فرصة لاستخلاص الدروس المستفادة وتقييم آفاق تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأبرزت المناقشة المفتوحة بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود (انظر S/PV.7351) التداخل بين هذين التهديدين اللذين يحدقان بالسلام والأمن الدوليين. وتتطلب حقيقة أن الجرائم العابرة للحدود تدر إيرادات كبيرة تُستخدم في تمويل الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية وخارجها تعزيز جهودنا الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولذلك، فإن تضافر الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لهذا التحدي أمر حيوي. ونثني على وفد تشاد لدوره القيادي في اتخاذ أول قرار لمجلس الأمن على الإطلاق بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود (القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤). ويسر

نيجيريا أنها شاركت في تقديم مشروع القرار، والذي نأمل أن يعزز مكافحة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب.

وكشفت جلسة الإحاطة بشأن منطقة الساحل (انظر S/PV.7335) أنه، فيما يتعلق بالركائز الثلاث للاستراتيجية المتكاملة للمنطقة – الأمن والحوكمة والقدرة على الصمود – ما زالت هناك تحديات كبيرة. ففي مجال الأمن، لا تزال الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام تعمل بنشاط، وما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. إن طابع التهديدات الإرهابية العابر للحدود الوطنية يجعل تعاون البلدان أمرا ضروريا. وفي ذلك الصدد، قررت جمهورية بنن والدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد إنشاء فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات لدحر جماعة بوكو حرام والقضاء عليها. وسنواصل التعويل على دعم شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف في هذا المسعى الهام.

ونود أن نختتم بتوجيه الشكر لتشاد على الطريقة الماهرة التي ترأست بها المجلس خلال هذا الشهر. ونعرب عن أطيب تمنياتنا وكامل دعمنا لشيلي إذ تستعد لتولي رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير. ونودع الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ ونشيد بها على ما قدمته من إسهامات كبيرة في أعمال المجلس خلال السنتين الماضيتين. ولقد كان من دواعي سروري العمل معها.

ونتطلع إلى الترحيب بإسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا في المجلس في كانون الثاني/يناير، ونؤكد لها دعمنا وتعاوننا الكاملين.

السيد عميش (الأردن): بداية، أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، والفريق العامل معكم بالشكر والتقدير على حسن إدارتكم لأعمال المجلس خلال هذا الشهر والتي تكللت بالنجاح وبالعمل المميز.

وفي هذا الصدد، نثني على المبادرة التشادية بتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود (انظر S/PV.7351)، مؤكدا وعي الأردن التام لحجم التحديات التي يواجهها العالم من جراء الخطر الذي تشكله ظاهرة الإرهاب، ومن هذا المنطلق، نشدد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل تطوير آليات فعالة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتداعيات العلاقة فيما بينهما. كما نعبر عن تقديرنا للجهود القيادية التي بذلتها تشاد من أجل التوصل إلى اتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) بهذا الخصوص.

لقد شكلت المناقشة المفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتطورها (انظر S/PV.7343) فرصة لإعادة تأكيد أهمية تضافر الجهود بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة بينهما وللتأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في القضايا التي تؤثر على أمن واستقرار أفريقيا.

لقد شهد الأسبوع الماضي تقديم الأردن، بالنيابة عن المجموعة العربية، مشروع قرار، يدعو للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويحقق وجود دولتين مستقلتين إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة وأراضي متصلة جغرافيا. وبهذا الخصوص، يتطلع الأردن إلى العمل مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن للتوصل إلى صيغة توافقية حول مشروع القرار.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئاسة الشيلية القادمة وأتمنى لها كل التوفيق في إدارة أعمال مجلس الأمن خلال الشهر القادم. كما أعرب عن امتنان وفد بلدي لوفود كل من أستراليا والأرجنتين وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ

للعمل والتعاون معها في كافة المجالات خلال هذا العام، متطلعين للعمل مع الدول الخمس القادمة إلى المجلس ابتداء من الشهر القادم.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد جلسة الاختتام التاسعة لهذا العام، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٥٠ في المائة بالمقارنة مع ست جلسات اختتام نظمها أعضاء المجلس في العام الماضي. وأشكر باكستان على مبادرتها بعقد جلسات التقييم هذه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ونأمل في أن يشجع الشكل الحالي لجلسات الإحاطات العامة الذي أدخلته رواندا أثناء رئاستها لشهر تموز/يوليه من هذا العام المزيد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة في هذه الجلسات الهامة المكرسة لتقييم أنشطة المجلس، بما في ذلك التقدم الذي أحرزه والتحديات التي يواجهها ومدى فعاليته.

ورواندا تهنئكم، سيدي، على موهبتكم البادية في رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. ونقدم تهانينا للسيد موسى فقي محمد، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد، الذي ترأس الجلستين بشأن الموضوعين الرئيسيين اللذين اقترحتم مناقشتهما خلال توليكم الرئاسة – وهما شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عمليات السلام، والإرهاب والجريمة العابرة للحدود، واللتين صدر عن أولاهما بيان رئاسي وعن الأخرى قرار.

كما نعرب عن تقديرنا للسيد بانتي مانغارال، نائب الممثل الدائم؛ والسيد غومبو تشولي، المنسق السياسي؛ والسيدة مادلين ألينغي، المنسقة السياسية المناوبة؛ ولفريق تشاد بالكامل في مجلس الأمن، والذي اضطلع بعمل هائل خلال أول رئاسة لتشاد على الإطلاق لمجلس الأمن.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير كريستيان باروس ميليت، ممثل شيلي، على توليه في غضون بضعة أيام لرئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتتعهد رواندا بتقديم دعمها إلى شيلي وستسهم بقدر ما نستطيع في الأنشطة التي يضطلع بها المجلس في كانون الثاني/يناير، وفي الشهور والسنوات المقبلة.

وبما أن جلسة الاختتام هذه هي الأخيرة لنا باعتبارنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن في الفترة الحالية، أود أن أقدم تقييما عاما لإسهام رواندا في أعمال المجلس خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وخلال الحملة لشغل هذا المقعد المرموق في عام ٢٠١٢، أصدرنا كتيبا بعنوان ”رواندا تثمن السلام“ أرسلناه إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقطعنا فيه سبعة التزامات محددة.

وكان الالتزام الأول، في الصفحة ٧، الإسهام بشكل مجد في منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والاستقرار في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

وتنبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ رواندا كانت في عام ٢٠١٣ رئيسة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، ونظَّمت بهذه الصفة عدة مناقشات مواضيعية حول تحقيق هذا الهدف.

علاوة على ذلك، عقدنا في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أثناء رئاستنا الأولى، جلسة إحاطة رفيعة المستوى حول منع نشوب النزاعات في أفريقيا بمعالجة أسبابها الجذرية (انظر S/PV.6946)، والتي اعتُمِد فيها البيان الرئاسي S/PRST/2013/4. لكنَّ هناك الكثير من العمل المترتِّب على المجلس في مجال منع نشوب النزاعات. ونعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتجاوز مناقشة المسألة بصفتها موضوع مناقشة مواضيعية، وأن ينظر فيها باعتبارها تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

وكان الالتزام الثاني بتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة

في صون السلم والأمن الدوليين. وكان تلك أولويتنا بصفتنا رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. واضطلعت رواندا بدور رئيسي في التحضير للاجتماع التشاوري السنوي السابع بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والذي عُقِد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وفي إعداد بيانه المشترَك.

وفضلا عن ذلك، كان القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) المتعلق بالشراكات الإقليمية في حفظ السلام، والذي قدَّمته رواندا أثناء رئاستها الثانية في تموز/يوليه، صكّاً آخر لتوثيق تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويحدونا الأمل أنَّ يواصل مجلس الأمن جهوده ويعزِّز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك بتقديم الدعم الضروري، الذي يشمل التمويل القابل للتنبُّؤ، لعمليات السلام بقيادة الإتحاد الأفريقي.

وكان الالتزام الثالث بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن لضمان جعله مجلسا أكثر شمولا وشفافية وفعالية. وهذا ما حاولنا تحقيقه أثناء فترة عضويتنا، بانتظار التوسيع اللازم لعضوية المجلس بكلتا فئتيها. واستخدمنا صيغة مفتوحة لجلسة الاختتام في تموز/يوليه، ودعونا إلى المشاركة في القيام بمهمة الصياغة لصالح أعضاء مجلس الأمن الأفارقة، وأسهمنا في إجراء مشاورات أكثر تركيزاً وتفاعلا وتوجُّهاً نحو النتائج داخل المجلس، ودعمنا الاقتراح الفرنسي بشأن وضع مدونة سلوك للأعضاء الدائمين للامتناع عن استخدام حقِّ النقض في حالات الفظائع الجماعية.

وكان الالتزام الرابع بالسعي إلى جعل مجلس الأمن أكثر تجاوبا، بما في ذلك عبْر تنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية. ورواندا، بصفتها رئيساً مشاركاً لمجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية منذ إنشائها قبل ١٠ سنوات، ما فتئت تناصر المسؤولية عن الحماية في المجلس. وفي نيسان/أبريل، عرضنا مشروع قرار، شارك في تقديمه جميع الأعضاء الـ ١٥، اعتُمِد بوصفه القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) بشأن منع الإبادة الجماعية، والذي اتُّخِذ بمناسبة إحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا. وقد أعاد القرار تأكيد الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، بشأن المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وأكَّد أهمية مراعاة الدروس المستفادة من الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤، والتي قُتِل فيها أيضا الهوتو وغيرهم ممن عارضوا الإبادة الجماعية.

وكان الالتزام الخامس بإنهاء العنف الجنسي والإفلات من العقاب. ومع أنَّ هذا الالتزام كان طموحاً نوعاً ما، فقد ثابرت رواندا في السعي إلى التزام عالمي بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، وبخاصة العنف الذي يُرتكَب على أساس يومي من قِبَل حركة الإبادة الجماعية المسمَّاة ”القوات الديمقراطية لتحرير رواندا“ في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مناقشة مفتوحة برئاسة السيدة موشيكيوابو، وزيرة الخارجية والتعاون الإقليمي في رواندا، في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، دعت جميع أعضاء المجلس إلى،

> ”أن يتحرك العالم إلى أبعد من مجرَّد التعبير عن الغضب، وأن يحقق، بدلاً من ذلك، تقدماً ملموساً وقابلاً للقياس، نحو إيجاد عالم لا تُعَدُّ فيه أجساد النساء ساحة للقتال“ (S/PV.6948، صفحة ٣٩).

وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت رواندا التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب في جميع بياناتها وإسهاماتها في قرارات المجلس، بما في ذلك التصويت الذي جرى في ٢٢ أيار/مايو (انظر S/PV.7180) على مشروع القرار S/2014/348 المتعلق بسوريا، والرسالة المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر، التي شاركنا في

توقيعها، مطالبين بإدراج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جدول أعمال المجلس.

وكان الالتزام السادس بالنهوض بدور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام. وفي هذا الصدد، تشاطرت رواندا، التي أحرزت تقدُّماً هائلا منذ الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤، سنوات خبرتها العشرين في مناقشات مفتوحة متعددة حول المرأة والسلام والأمن وفي جلسة الإحاطة المتعلقة ببناء السلام بعد انتهاء النزاع، والتي نظمتها رئاسة المجلس في آذار/مارس بقيادة السفيرة سيلفي لوكاس، ممثلة لكسمبرغ، (انظر S/PV.7143). وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أحيِّي وزير الخارجية الأكثر مثابرة، الممثل في المجلس، السيد جان أسيلبورن، وزير خارجية لكسمبرغ، الذي حضر كل اجتماع رفيع المستوى للمجلس تقريباً، وأحيِّي السفيرة لوكاس وفريق عملها على كفاءة ودأبه ومثابرة لكسمبرغ في مناصرة رفاه الأطفال في حالات النزاع المسلح.

أخيراً، كان التزام رواندا السابع بضمان الانتقال المستدام من حفظ السلام إلى بناء الدولة في البلدان الخارجة من النزاعات. ونعتقد أنَّ هذا هو الهدف النهائي من بعثات حفظ السلام وعلة وجود لجنة بناء السلام. وخلال كلتا رئاستينا، في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤، نظَّمنا جلسات إحاطة حول بناء السلام بعد انتهاء النزاع، تلتها حوارات تفاعلية مع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام ورؤساء تشكيلاتها القطرية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ رواندا دأبت، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على تنسيق عمل فريق خبراء يجمع بين أعضاء المجلس ولجنة تنظيمية تابعة للجنة بناء السلام، وذلك بهدف تعزيز الوظيفة الاستشارية للجنة بناء السلام تجاه مجلس الأمن وضمان مرحلة انتقالية سلسة من حفظ السلام إلى بناء الدولة.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أتمنى كل الخير للأعضاء الخمسة القادمين إلى المجلس: إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا. وإنني أهنّئ الأعضاء المنتهية ولايتهم، وهم، الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ولكسمبرغ. وأشكر أيضاً كل الذين دعموا رواندا أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن لسنتين. ونشكر الاتحاد الأفريقي على تأييده ترشح رواندا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على انتخاب رواندا في تشرين الأول/أكتوبر من السنة ذاتها، وأعضاء المجلس الـ ١٩ الذين خدموا في المجلس مع رواندا في عامَي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على دعمهم القيِّم، وشعبة شؤون مجلس الأمن، برئاسة المدير موفسيس أبِليان، على مساعدتها لوفد بلدي منذ اليوم الأول.

ونوجِّه شكراً خاصاً إلى البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة وإلى مركز المملكة المتحدة للدراسات السياسية والدبلوماسية وإلى السير إمير جونز باري على التدريب الشامل الذي استمر يومين في مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٣ لموظفينا المعيَّنين حديثاً.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكركم ونحيِّيكم، سيدي الرئيس، أنتم وفريق عملكم على توجيه أعمال مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بعقد جلسة الاختتام المفتوحة هذه، التي نعتقد أنها وسيلة حيوية لدى المجلس يجب الحفاظ عليها في المستقبل.

أبدأ بالإشارة إلى لجان الجزاءات وإعادة تأكيد ما ذكرناه في مناسبات سابقة بشأن الحاجة إلى ردم الهوَّة بين العمل الذي يُنفَّذ في نيويورك والأوضاع الميدانية. وفي هذا الصدد، عقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر اجتماع غير رسمي للّجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) حول كوت ديفوار، مما أتاح تبادل الأفكار بشأن توصيات رئيس اللجنة المتعلقة بالزيارة التي قام بها إلى البلد في تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي

أن تصبح هذه الزيارات ممارسة منتظمة، كما ينبغي للتوصيات والاقتراحات المنبثقة عنها أن تحسِّن التعاون بين المجلس والبلد الخاضع للجزاءات. وينبغي التأكيد على أنَّ أنظمة الجزاءات هي الاستثناء، وعلى أنها تشكل وسيلة وليس غاية بحد ذاتها.

وإننا نرحب بالمشاورات المغلقة المشترَكة التي تشمل البلدان ولجان الجزاءات بالنيابة عنها، مثل تلك التي عُقِدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر بخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويتيح لنا الشكل الجديد المجال لتناول بنود جدول الأعمال ذات الصلة، وبالتالي تفادي الازدواجية والتكرار غير الضروريين.

وإذ نضع في الاعتبار حالة انعدام الأمن السائدة في بلدان وسط أفريقيا، وكثير منها يواجه انتخابات في الأجل القريب، نرحب أيضا بالمشاورات التي جرت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وجيش الرب للمقاومة. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بليبريا، فقد أنهى المجلس السنة بمعالجة تلك الحالة في الوقت المناسب من خلال القرارين ٢١٨٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٠ (٢٠١٤)، في حالة محددة كشفت فيها أزمة فيروس الإيبولا مرة أخرى عن هشاشة القطاعين الأمني والصحي في ليبريا. وكشف تحليل الحالة في ليبريا مرة أخرى عن أهمية إجراء تقييم وتحليل على نحو أفضل لعملية خفض وانسحاب البعثات والعمليات التي أنشأها المجلس، بحيث يمكن أن تؤخذ مؤشرات التنمية والاندماج في الاعتبار، وبالتالي توفير أساس أمتن للانتقال السلس من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الأخرى. وينطبق الشيء نفسه على العديد من الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وتعتقد شيلي أن الدور الذي يعهد به مجلس الأمن إلى آليات العدالة الدولية أمرٌ جوهري. ونشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم النشطة وتعاونهم وعلى المرونة التي أظهروها في تمديد ولايات القضاة والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والذين أسهم عملهم في تطوير مجال معين من مجالات القانون الجنائي الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب.

كما نود أن نسلط الضوء على المنظور الفريد الذي تناولت من خلاله الرئاسة التشادية مسألة الإرهاب في مناقشة المجلس المفتوحة بشأن موضوع ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود“ (انظر S/PV.7351). وكانت درجة الاهتمام بالموضوع واضحة من خلال مشاركة مسؤولين أتوا من عواصم دولنا لحضور الجلسة. وفي تلك المناسبة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، دعماً للاستراتيجية التي اتبعها هذا الجهاز في معالجة تلك المسألة طوال عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ركزت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ (انظر S/PV.7342) مرة أخرى على حماية المدنيين، وقدمت وصفا لحالة يخيم عليها الموت واليأس. ونرحب باتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، الذي مدد بموجبه ولاية القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة ١٢ شهرا، ويمثل القرار إغاثة للملايين من السوريين الذين يعيشون في مناطق نائية، والذين سيتلقون الآن المساعدة الإنسانية. واتخاذ القرار بالإجماع هو أمر جدير بالذكر لأنه يمثل روح العمل البنّاء التي ينبغي أن تسود وذلك ليتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، نحن نعلم جيدا أنه ما دام لا يوجد هناك حل سياسي للصراع، فلا يمكن أن تكون هناك نهاية لحالة الطوارئ المعقدة هذه. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نغفل عن الرسالة المتكررة الصادرة عن الأمين العام وغيره من سلطات الأمم المتحدة،

وعلى وجه الخصوص وفد الأرجنتين، ألا وهي: يجب وقف تدفق الأسلحة من الخارج إلى منطقة الصراع.

وبخصوص المسائل التي ينبغي للمجلس متابعتها باهتمام في المستقبل، نشير أولا إلى الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك عملية السلام. ونأمل أن يثبت هذا الجهاز أنه على مستوى مهمة التصدي للتحديات الراهنة وأن يبعث برسالة موحّدة تعالج الأسباب الجذرية للصراع، وتسعى إلى إيجاد حل واسع يتضمن جوانب الأزمة السياسية والأمنية والإنمائية، وينفّذ الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من استخدام جميع القنوات القائمة، ولا سيما المجموعة الرباعية.

علاوة على ذلك، نعتقد أن المجلس باتخاذه خطوات لمعالجة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنه قد نهض بالمسؤوليات المنوطة به بموجب الميثاق.

وفي الختام، إذ نعرب عن امتناننا لكم على التمنيات بالنجاح التي عبرت عنها الوفود سلفا قبل تولينا الرئاسة في الشهر المقبل، نود أن نشيد بالإسهامات المتمثلة في وجهات النظر المتنوعة للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الذين قاربت فترة عضويتهم في المجلس على الانتهاء وهم: الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ. وقد كان من دواعي شرف شيلي أن تعمل معهم. كما نغتنم هذه الفرصة لنتمنى كل النجاح لوفود إسبانيا وفنزويلا ونيوزيلندا وماليزيا وأنغولا، التي ستنضم إلى المجلس في عام ٢٠١٥. ونتطلع إلى العمل بصورة بنّاءة معها جميعا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى توجيهنا بصورة فعالة خلال هذا الشهر. ونرحب بكونكم ركزتم انتباه المجلس على المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة لأفريقيا، بما في ذلك التهديد المميت الذي يشكله تحالف الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، وبالإقرار بالتزام تشاد تجاه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

اقتبست السفيرة بيرسيبال للتو من كلام الأمين العام داغ همرشولد، الذي ربما كان الأمين العام الأكثر تبجيلا، وسأقوم بذلك أنا أيضا. من أقواله المأثورة أنه لم يتم إنشاء الأمم المتحدة لتقود الإنسانية إلى الجنة، بل لإنقاذها من الجحيم. وفي العامين الماضيين، وهما فترة عضوية أستراليا في المجلس، لم تكن الجنة مطلقا في متناول اليد، ولكن كان هناك العديدُ من الأيام بدا خلالها وكأننا في أعماق الجحيم فعلا – عمليات الاغتصاب الجماعي والمذابح التي وقعت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعمال القتل الوحشية للمدنيين في جنوب السودان؛ والهجمات المروعة التي شنها مقاتلو ائتلاف سيليكا السابق وقوات المتصدين لحملة السواطير (البالاكا) في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تجنبنا بالكاد حدوث كارثة وحيث توقف القتل في بانغي لأنه لم يعد هناك أي أحد ليُقتل؛ وحصيلة الضحايا المتزايدة على نحو مخيف لعمليات الاستهداف والقتل المتعمدين لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في حالات شتى مثل سوريا ومالي والسودان والعراق؛ واستمرار قرع طبول الهجمات الإرهابية المروعة التي يكون الأطفال ضحاياها في كثير من الأحيان.

وحدث تدهور حاد في عدد من الحالات التي بدا أنها ماضية على مسار إيجابي. فقد نشب الصراع في ليبيا واليمن. وبعد مرور عام فقط على إشادة المجلس بوزير خارجية سيراليون في هذه القاعة على الإنجازات التي حققها بلده في مجال بناء السلام عقب انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (انظر S/PV.7034)، تهدد أزمة فيروس الإيبولا المكاسب التي حققها ذلك البلد وليبريا وغينيا في العقد الماضي.

وشهدنا نمطَ استفزاز متعمد، وعدواناً سافراً ومزعزعاً للاستقرار أسفر عن ضم القرم؛ وصراعاً في شرق أوكرانيا أودى بحياة أكثر من ٥٠٠ ٤ شخص في الأشهر العشرة الماضية؛ وإسقاطاً لطائرة ركاب نجم عنه مقتل ٢٩٨ شخصاً، بمن فيهم ٣٨ من الأستراليين. وهناك نُذُر بوجود مزيد من التهديد لسلامة جورجيا لإقليمية.

ثم هناك سوريا – وهي حالة خطيرة للغاية بالفعل ازدادت سوءا بعد ذلك بسنتين على نحو يفوق الوصف. ويتجاوز عدد القتلى الآن ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، فيما يحتاج ١٢,٣ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية العاجلة، وأصبح ما يزيد على نصف السكان مشردين. إن استهداف النظام السوري المتعمد لمواطنيه باستخدام البراميل المتفجرة وأساليب الحصار والتجويع لا يزال ينتهك كل المعايير المتحضرة، على الرغم من طلب المجلس بالإجماع أن يتوقف ذلك. إننا نشهد أقصى مدى يمكن أن يصل إليه النظام: التعذيب على نطاق واسع جدا، كما يتضح من تقرير ”قيصر“، واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في الغوطة وفي مرات عديدة منذ ذلك الحين. وتمخض عن هذا بروزَ تنظيم الدولةِ الإسلامية في العراق والشام الذي يمارس قمعا فظيعا، يمثل تحديا لأبسط القواعد الأساسية للسلوك الإنساني، وهو تحد استعراضي للفت الأنظار. وكما أبلغت وكيلةُ الأمينِ العامِ فاليري أموس المجلسَ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7342)، لم نعد نجد كلمات لوصف ما يحدث.

وعلى مستوى العالم، هناك الآن ما يقرب من ٦٠ مليون شخص مشرد بفعل النزاع، سواء داخليا أو كلاجئين، وهو أعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية.

يوجد مائة وعشرون مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، الأغلبية الساحقة منهم بسبب النزاعات. وأبعاد التحديات التي يواجهها المجلس مذهلة. إننا نواجه أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، المزيد من الصراعات المتزامنة، مع المزيد من الأثر على عدد أكبر من الناس في أنحاء مناطق شاسعة من العالم. وتجدد ظهور الإرهاب، وتفشيه في مناطق واسعة.

وسيجري بطبيعة الحال، الحكم على المجلس من خلال إخفاقاته، وسيشكل فشلنا في كسر الجمود الجيوسياسي فيما يتعلق بسوريا وصمة عار دائمة، لكن المجلس سعى للاستجابة لمجموعة من الأزمات والنزاعات. إننا لم ننجح دائما، ولكن المجلس سعى إلى استخدام الأدوات المتاحة له بطرق مبتكرة، وأحيانا بأثر حاسم.

إن حفظ السلام هو إحدى الأدوات الأساسية للمجلس. وبلغ عدد بعثات حفظ السلام وعدد الموظفين المنتشرين مستويات قياسية. واتخذ المجلس بعض الخطوات الحاسمة لتعزيز عمليات حفظ السلام، والاستعراض الرفيع المستوى الذي يقوم به حاليا الأمين العام يجب أن يؤدي إلى توطيدها. إن إنشاء لواء التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال شهر آذار/مارس من العام الماضي إلى الانتقال بقوة حفظ السلام الرادعة لحماية المدنيين، إلى مستوى جديد. وتؤكد ولاياتا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، هذه الوتيرة. إن قرار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان إيواء ٠٠٠ ٨٠ مدني مبدئيا في قواعدها، عندما اندلعت أعمال العنف قبل عام، أظهر كما نأمل، عقلية جديدة.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا قبل بضعة أشهر، يبدو أن هناك بعض الإشارات إلى أن المجتمع الدولي يعترف الآن بأن لدينا مسؤولية عن الحماية تتطلب منا اتخاذ إجراءات لمواجهة الفظائع الجماعية، وأن هذا

قد يعني شيئا في الممارسة العملية. ويجب علينا في وقت لاحق اليوم، أن نعمل على مساعدة الشعوب على حماية شعب كوريا الشمالية، من خلال إدراج بند جديد على جدول أعمالنا، ”الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“. وتلك هي حالة دولة شمولية تنتهك بشكل منهجي وصارخ حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها، بطريقة لا مثيل لها في عالم اليوم.

وقد استخدم المجلس خلال العامين الماضيين، أداة مهمة أخرى هي الجزاءات كرد على التهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين. وقد طبق المجلس جزاءات على حالتين جديدتين، هما حالة جمهورية أفريقيا الوسطى واليمن، مع ضبط نُظم الجزاءات القائمة لتستجيب بشكل أفضل للحالات المتطورة. وقد وضعت معايير جديدة للإدراج في القوائم، مع المزيد من التركيز المباشر على إدراج مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في القوائم. وقد واصلنا أيضا المساءلة. وبينما كان المجلس غير قادر على توفير الدعم الذي تستحقه المحكمة الجنائية الدولية واحتياجاتها، فإنه يهتم عن كثب بالصلة بين حقوق الإنسان والصراعات. ورغم معارضة البعض، ألا أن الصلة واضحة لا جدال فيها. ويقدم التقرير الذي نشرته مؤخرا لجنة التحقيق الدولية في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى، دليلا دامغا على ذلك.

أصبحت أستراليا دولة عضوا في المجلس وهي مقتنعة بأنه يمكن للأعضاء المنتخبين ويتعين عليهم الإسهام في مجمل جدول أعمال المجلس، ولكن كنا نعلم أيضا أنه من المهم تحديد المسائل العملية التي تحتاج إلى اهتمام المجلس والتي يمكننا أن نركز عليها، من أجل محاولة إحداث فرق. وسعت مبادراتنا بشأن الأسلحة الصغيرة، التي أسفرت عن اعتماد القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبشأن الشرطة، مما أدى إلى اعتماد القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الذي اعتمد الشهر الماضي، إلى سد الثغرات في أكثر المهام المعبرة عن عمل المجلس، والمتمثلة في منع نشوب الصراعات أو تحجيمها. وعكس طموحنا، المشترك مع لكسمبرغ والأردن، لمعالجة الأزمة الإنسانية في سوريا، التي هي أكبر أزمة إنسانية يواجهها العالم، طموح ثلاثة أعضاء منتخبين لإيجاد وسيلة لاختراق الجمود السياسي للدول الخمس الدائمة العضوية. ونجحنا بالتأكيد لأننا صممنا على ذلك، ولكن أيضا بشكل أساسي لأن الدول الخمس الدائمة العضوية كانت بحاجة إلى نجاحنا. هناك درس يتعين على الأعضاء المنتخبين استخلاصه من ذلك.

لقد كان القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، الذي اعتُمد الأسبوع الماضي، قرارنا الثالث بشأن سوريا منذ شهر شباط/فبراير، وجدد الولاية التاريخية للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، بشأن الوصول عبر الحدود. وكقائمين على الصياغة بشأن أفغانستان، فإننا سعينا لضمان دعم المجلس القوي لانتقال هذا البلد إلى مستقبل ديمقراطي. إن القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، الذي اعتمد قبل ١٠ أيام، مصمم لضمان ذلك من خلال وجود دولي مستمر لمساعدة قوات الأمن الأفغانية، عقب اختتام المهمة القتالية لبعثة المساعدة الأمنية الدولية، في نهاية هذا الشهر.

وأكدت تجربتنا كرئيس للجان الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان وإيران رأينا بأن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى تحديث وإضفاء الطابع المهني على نهجها الخاص بالجزاءات. لقد عملنا بجد لتحقيق هذه الغاية في رئاسة لجاننا، باعتبارنا مشاركين مع السويد واليونان وألمانيا وفنلندا، في الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة؛ وفي مفاوضات المجلس العادية. وهناك طلب قوي ومتزايد من جانب الدول المتضررة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل عام، لأنها جميعا ملزمة بتنفيذ قرارات الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، للتواصل مع اللجان المختصة، والحصول على المساعدة التقنية.

وكانت أستراليا تعتزم طرح مشروع قرار من شأنه أن يوفر لمنظومة الأمم المتحدة القدرة التي هي بحاجة إليها من أجل الاستجابة لذلك الطلب. للأسف، ورغم الدعم الكبير للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، لم يتسن التوصل إلى توافق آراء، ولكن هذا بالطبع ليس نهاية الأمر. فقد بدأ الحديث في هذا الأمر. وستطالب الدول الأعضاء بالمزيد من المشاركة والمساعدة التقنية من جانب المجلس والأمانة العامة. وسيشكل تقديم التوصيات في الاستعراض الرفيع المستوى قريبا المرحلة المقبلة المهمة في هذا العمل، وسنستمر في متابعة ذلك بعد انتهاء فترة عضويتنا في المجلس.

ونحن نقترب من الذكرى السنوية السبعين لميثاق الأمم المتحدة في العام المقبل، سيكون من الجميل الاعتقاد بأن القواعد الأساسية الواردة فيه، هي قواعد مقبولة عالميا، و لم تعد تحتاج إلى الحماية، ولكن الأنكى من ذلك، أن الحال ليس كذلك. لقد جرى تحدي المبادئ الأساسية للميثاق، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وحظر استخدام القوة في العلاقات بين الدول، والإطار القانوني لحماية الأفراد في الصراعات وفي زمن السلم، بشكل كبير العام الماضي. ويجب على المجلس مواصلة توخي الحذر والعمل بشكل مستمر، مهما كانت العقبات، لضمان حماية تلك المعايير الأساسية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء ولمئات ملايين الأفراد الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة طلبا للحماية.

وفي الختام، ونظرا لانتهاء مدة عضوية أستراليا في المجلس، أود أن أشكر جميع أعضاء الأمم المتحدة على منحنا شرف تمثيلهم في المجلس خلال العامين الماضيين، والتعبير عن دعمنا غير المحدود لأعضاء المجلس خلال عام ٢٠١٥، مع توليهم ما يمكن وصفه بالمسؤولية الهائلة. كما نعرب أيضا عن عميق امتناننا لجميع موظفي الأمم المتحدة في المقر الرئيسي، وفي الميدان الذين يعملون بجد ويواجهون أخطارا كبيرة، للوفاء بالمهام التي أسندها لهم المجلس، وتحقيق المثل العليا للميثاق. إنهم حقا حماة خير البشرية.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس، وشعبة شؤون مجلس الأمن، على تجربة العمل الرائعة معهم. وأيا كان فشل المجلس، فقد حققنا أيضا الكثير معا، والفريق الأسترالي كله ممتن للغاية لذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إنه لمن دواعي سروري بحق تقييم عمل المجلس هذا الشهر، الذي تولينا الرئاسة خلاله. وكما علم أعضاء المجلس منذ البداية، لم يكن جدول أعمال شهر كانون الأول/ديسمبر فقط حافلا بالعمل، ولكن مكثفا أيضا، نظرا لتواتر التقارير المطلوبة هذا الشهر، وأيضا بسبب اقتراب نهاية السنة. وكان من المقرر أن ننهي أعمالنا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ولكن أجبرتنا عوائق وظروف غير متوقعة على تأجيل الانتهاء إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

وقد اعتمدنا خلال رئاستنا، أربعة بيانات رئاسية وثمانية قرارات، بما في ذلك قرارنا. وعقدت مناقشتان عامتان، في ١٦ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر. تناولت الأولى، تحت رئاسة معالي السيد موسى فكي محمد وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي لجمهورية تشاد، التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التأكيد بشكل خاص على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما في مجال عمليات حفظ السلام. وتم اعتماد بيان رئاسي S/PRST/2014/27 خلال تلك المناقشة. ونحن على ثقة من أن التقرير المطلوب من الأمين العام بشأن المسألة، سوف يتيح زيادة تطور هذه الشراكة الاستراتيجية، لما فيه مصلحة المنظمتين.

ولم تكن المشاركة على مستوى توقعاتنا. ومع ذلك، فقد شدد ١٤ وفداً أو نحو ذلك على أهمية الموضوع وجدواه، ولذلك نثني عليهم. ولكننا نأسف لأنه بعد انتهاء إجراء الموافقة الصامتة، عدنا إلى مفاوضات السلام المتوقفة. ونود أن نؤكد أن قاعدة الصمت قد انتهكت بذلك، وهذه سابقة سيئة تهدد، للأسف بأن تشكل سابقة بحد ذاتها.

أما المناقشة المفتوحة الثانية (انظر S/PV.7351)، التي ترأسها أيضا معالي السيد موسى فقيه محمد، فقد خصصت لتزايد التقاطع بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وخطورة ذلك. والقرار الذي اتخذ بالإجماع في هذا النقاش الرفيع المستوى (٢١٩٥ (٢٠١٤)) يركز على تعزيز التعاون بين الدول وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة هاتين الظاهرتين. وفي هذا الصدد، من المهم دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز الآليات المتاحة لمحاربة هاتين الآفتين، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الجادة والتعاون الوثيق بين كل المشاركين. وكانت المشاركة الكبيرة من جانب الدول الأعضاء في هذا النقاش دليلاً جلياً على أهمية الموضوع وأكدت فداحة التهديد الذي يشكله الإرهاب والشبكات الإجرامية العابرة للحدود ليس لأفريقيا فحسب، بل للعالم كله.

وإلى جانب هاتين المناقشتين الرفيعتي المستوى، عقدت مناقشة أخرى بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/PV.7347) وترأسها وزير خارجيتنا أيضا ًوفقاً للقرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)، الذي يقضي بأن يقدم الأمين العام تقارير ربع سنوية إلى جانب إحاطة إعلامية من ممثله الخاص في أفغانستان بشأن الحالة في ذلك البلد. ومشاركة وزير خارجية بلادي في ثلاث مناقشات أكدت التزامنا الراسخ بقضية السلام، وهو إنجاز سيسجل في عداد أعلى المشاركات، وهو ما نوه إليه وزير خارجية أستراليا.

وقد رأينا من المهم إتاحة الفرصة لقادة القوة التابعة للأمم المتحدة للمشاركة في المشاورات، بما في ذلك من خلال التداول من بعد عبر الفيديو، لكي يتسنى لهم الرد على الأسئلة المطروحة مباشرة. وبالمثل، أجرينا استثناء لتمكين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الاشتراك في جميع مشاوراتنا تقريبا، مما يتيح له الفرصة للتأكد من أن المناقشات المغلقة لا تعني غبناً للقضايا الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان.

وإلى جانب المناقشتين الرئيسيتين المشار إليهما آنفا، وخلال رئاستنا لمجلس الأمن، نظرنا في حالات راهنة أخرى لا تقل أهمية. وخصص الأسبوع الأول للحالة في سوريا، وبالأخص تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٤)، مع التركيز على جميع المعدات والمواد المرتبطة بالأسلحة الكيميائية، فضلا عن الحالة في دارفور (انظر S/PV.7326) وكوسوفو (انظر S/PV.7327). وخلال الأسبوع الثاني، ناقشنا الحالة بين السودان وجنوب السودان وعقدنا ثلاث جلسات إحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى واليمن ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لأفريقيا الوسطى وجيش الرب للمقاومة. واتخذنا أيضاً قراراً بشأن العقوبات المتعلقة بليبريا (٢١٩٠ (٢٠١٤)) وخصص اجتماعان للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/PV.7329) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، بشأن اليمن (انظر S/PV.7336).

وفي نفس الأسبوع، عقدنا نقاشاً بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/PV.348)، فضلا عن ثلاث جلسات إحاطة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (انظر S/PV.7335)، والمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالسودان ودارفور (انظر S/PV.7337)، والأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن

(انظر S/PV.7331). وعقد اجتماعان مع البلدان المساهمة بوحدات في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (انظر S/PV.7330) وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان (انظر S/PV.7333) وذلك بمشاركة الملحقين العسكريين.

في الأسبوع الماضي، عقدنا ثلاث جلسات إحاطة بشأن الشرق الأوسط،، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.7339) والأوضاع الإنسانية في سوريا (انظر S/PV.7342)، فضلاً عن المشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان (القوة). وخلال ذلك الأسبوع، اتخذنا قرارين بتمديد ولايات القضاة والمدعين العامين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (٢١٩٣ (٢٠١٤) و ٢١٩٤ (٢٠١٤))، وكلاهما قدمته شيلي، إلى جانب قرارات أخرى تجديد ولاية القوة (٢١٩٢ (٢٠١٤)) وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا (٢١٩٠ (٢٠١٤))، مع امتناع عضو واحد عن التصويت على أول تلك القرارات. وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أيضا تقريره الفصلي بشأن عدم الانتشار النووي في إيران (انظر S/PV.7350).

وفيما يتعلق بنظم الجزاءات، قدم رئيسا لجنة ٢١٢٧، المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المعنية بليبيا تقريري لجنتيهما. وكان ثمة التزام صارم ببرنامج العمل ونفذ بحذافيره، وعقدت الجلسات في أوقاتها المحددة. ونشير إلى أنه بناء على طلب ١٠ من أعضاء المجلس، قمنا بإضافة مسألة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جدول الأعمال في الجلسة المقرر عقدها عصر اليوم.

وخلال رئاستنا، استكملنا الجهود التي بدأتها أستراليا فيما يتعلق بمسألة لجنة بناء السلام. والولاية التي بدأت في عام ٢٠١٠ ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر وكان من المتعين تجديدها مع إضافة بلدان تجريبية جديدة لدراسة حالات. وتحقيقاً لتلك الغاية، وقعنا مع رئيس الجمعية العامة رسالة مشتركة موجهة إلى الأمين العام.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أعرب عن شكري الجزيل للإسهامات القيمة للأعضاء في جميع المناقشات. كما أتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة للمجلس وجميع الموظفين، دون أن ننسى المترجمين الفوريين وضباط الأمن الذين ساندونا طوال رئاستنا. وأود أيضا أن أشيد بزملائنا من وفود الأرجنتين وأستراليا ولكسمبرغ وجمهورية كوريا ورواندا، الذين سيغادروننا بعد أن أتموا فترة ولايتهم لمدة عامين في مجلس الأمن بكل حيوية ونشاط. ولن يُسَرِّي عنا إلا وصول خمسة أعضاء جدد: أنغولا وماليزيا ونيوزيلندا وإسبانيا وفنزويلا. ويمكنها أن تعول على دعمنا الكامل.

في الختام، أتمنى كل النجاح لوفد شيلي التي ستولى رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير، ونؤكد لها دعمنا غير المشروط. وأتمنى للجميع عطلة طيبة، وأطيب تمنياتي بالعام الجديد.

لا توجد أي أسماء أخرى في القائمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.